

العلاقات الأردنية - الأمريكية

وآفاقها المستقبلية

Jordanian – American Relations

And it's Future Prospects

إعداد

ذياب محمد الفايز

(401010054)

إشراف

الدكتور غازي صالح بني ملحم

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كُلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الشرق الأوسط

2013

التفويض

أنا الطالب ذياب محمد الفايز أقوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسائلي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ذياب محمد الفايز

التاريخ: ٢١ / ٧ / ٢٠١٣

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : العلاقات الأردنية - الأمريكية وآفاقها
المستقبلية ، وأجيزت بتاريخ : 2013 / 1 / 21

- أعضاء لجنة المناقشة : -

أ . الدكتور غازي صالح بني ملحم

ب. الدكتور محمد بني عيسى

ج. الدكتورة ريما ابو حميدان

رئيساً ومشرفاً

عضواً

ممتحناً خارجياً

التوقيع

التوقيع

التوقيع

الشكر والتقدير

لا يسعني وقد أنهيت هذه الدراسة إلا أن أعبر عن صدق الثناء وعميق التقدير لأستاذي الدكتور غازي صالح نهار بني ملحم المشرف على الدراسة، الذي كان لتوجيهاته القيمة وعطائه المخلص الإسهام الأكبر في أن ترى هذه الدراسة النور.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالاطلاع ومناقشة الرسالة مقدراً جهودهم المعبر عنها بالتصويبات السديدة التي أثرت ما جاء بمضمون الرسالة، كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، الذين نهلت من علمهم كما اشكر كل من أسدى لي نصيحة أو قدم لي معلومة تخص بحثي أو قدم لي نصيحة علمية قادتني إلى المعلومة السليمة التي تخدم هذه الدراسة، إلى كل هؤلاء الشكر وبالغ التقدير وأسأل الله أن يحقق لهم رضى الخالق وتقدير الخلق.

ذياب محمد الفايز

الإهداء

بعد أن مَنَّ اللهُ عَلَيَّ بِإِتْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ الْمَتَوَاضِعِ، فَإِنَّ الْكَلِمَاتِ قَلِيلَةٌ إِذَا مَا فَكَّرْتُ فِي إِهْدَائِهَا إِلَى أَشْخَاصٍ مَنْحُونِي أَعَزَّ مَا لَدَيْهِمْ.. وَأَعْلَى مَا يُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَحْتَفِظَ بِهِ مَعَ مَرُورِ سِنَوَاتِ عَمْرِهِ...

- وَالِدِي الْعَزِيزِ.. قُدُوتِي وَمَصْدَرِ عَطَائِي فِي مَشْوَارِ دَرَبِي.. أَطَالَ اللهُ فِي عَمْرِهِ.
- وَالِدَتِي رَحِمَهَا اللهُ.. الَّتِي أَضَاءَتْ لِي سِرَاجَ لَيْلِي الطَّوِيلِ.. أَسْكَنَهَا اللهُ فِسِيحَ جَنَاتِهِ.
- أُخُوتِي الْأَعْزَاءَ الَّذِينَ وَقَفُوا دَوْمًا إِلَى جَانِبِي.

لِكُلِّ هَوَّلَاءِ وَآخَرِينَ فِي الْقَلْبِ.. أَهْدِي ثَمْرَةَ جَهْدِي الْبَسِيطِ.. بِكُلِّ التَّقْدِيرِ.

ذِيَابُ مُحَمَّدِ الْفَايزِ

قائمة المحتويات

| الموضوع | رقم الصفحة |
|------------------------------------|------------|
| عنوان الرسالة..... | أ |
| التفويض..... | ب |
| قرار لجنة المناقشة..... | ج |
| الشكر والتقدير..... | د |
| الإهداء..... | هـ |
| قائمة المحتويات..... | و |
| الملخص باللغة العربية..... | ط |
| الملخص باللغة الإنكليزية..... | ك |
| الفصل الأول | |
| المقدمة العامة للدراسة | |
| تمهيد..... | 1 |
| مشكلة الدراسة..... | 2 |
| أهداف الدراسة..... | 2 |
| أهمية الدراسة..... | 3 |
| فرضية الدراسة..... | 3 |
| حدود الدراسة..... | 3 |
| المصطلحات والمفاهيم الإجرائية..... | 4 |

| | |
|---|---|
| الإطار النظري والدراسات السابقة | |
| 9 | أ. الإطار النظري..... |
| 12 | ب. الدراسات السابقة..... |
| 18 | ج. ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة..... |
| 18 | منهجية الدراسة..... |
| الفصل الثاني | |
| العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية | |
| 21 | المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية..... |
| 22 | المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية- الأمريكية.... |
| 27 | المطلب الثاني: العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية- الأمريكية... |
| 33 | المبحث الثاني: أبعاد العلاقات الأردنية - الأمريكية..... |
| 34 | المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية..... |
| 37 | المطلب الثاني: أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن..... |
| الفصل الثالث | |
| العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية | |
| 41 | المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية..... |
| 41 | المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة على العلاقات الاقتصادية الأردنية- الأمريكية.... |
| 45 | المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة على العلاقات الاقتصادية الأردنية- الأمريكية.... |
| 50 | المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن..... |

| | |
|---|---|
| 51 | المطلب الأول: المساعدات السياسية الأمريكية للأردن..... |
| 55 | المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن..... |
| الفصل الرابع | |
| العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية | |
| 59 | المبحث الأول: العوامل المؤثرة على العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية..... |
| 60 | المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية الأردنية..... |
| 63 | المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط..... |
| 66 | المبحث الثاني: برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن..... |
| 67 | المطلب الأول: طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية..... |
| 70 | المطلب الثاني: أثر المساعدات العسكرية على العلاقات الأردنية - الأمريكية..... |
| 75 | المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية للعلاقات الأردنية - الأمريكية..... |
| 76 | المطلب الأول: الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة..... |
| 80 | المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية لمستقبل العلاقات مع الأردن..... |
| الفصل الخامس | |
| الخاتمة | |
| 83 | الخاتمة..... |
| 89 | الاستنتاجات..... |
| 91 | التوصيات..... |
| 92 | المراجع..... |

المخلص

العلاقات الأردنية - الأمريكية

وآفاقها المستقبلية

إعداد

ذياب محمد الفايز

إشراف

الدكتور غازي صالح بني ملحم

هدف الدراسة: الكشف عن الجوانب الرئيسية التي تقوم عليها العلاقات الأردنية - الأمريكية وآفاقها المستقبلية.

مشكلة الدراسة: تدور حول سؤال محوري مفاده: ما طبيعة العلاقات الأردنية- الأمريكية.

فرضية الدراسة: تتمحور الفرضية الأساسية" بوجود عوامل محلية وإقليمية ودولية أثرت على العلاقات الأردنية - الأمريكية، وجعلتها تأخذ طابع التعاون المتبادل بين الطرفين".

منهجية الدراسة: للتحقق من صحة الفرضية والإجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي، لكونها المناهج الأنسب في مثل هذه الدراسات.

توصيات الدراسة: وأهمها إعادة رسم سياسة خارجية تساعد الأردن على التحرك وأداء دور أكبر على الساحة الدولية، وبفعالية أكبر، والعمل على تغيير الوسائل والأدوات التي تخدم

هذه السياسة، من خلال التجاوب مع الهيكلية الدولية الجديدة وأنظمتها وأوضاعها. وزيادة التعاون الدولي والإقليمي بما يتعلق بالتحالفات الاقتصادية المؤثرة في السياسة الدولية، كالتقرب من السوق الأوروبية المشتركة كونه أكبر تجمع اقتصادي وسياسي مؤثر وقوة فاعلة في توجيه السياسة الأوروبية بشكل خاص والعالمية بشكل عام. والتمسك بصفات الديناميكية المرنة البعيدة عن الجمود، والقائمة على مرتكزات ثابتة تتلخص في عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، والإيمان بسياسة الحوار لحل المشكلات، والتعاون المستمر مع الأشقاء العرب والأخوة في الدول الإسلامية والأصدقاء، واحترام القوانين والأعراف الدولية، ومقاومة التدخل الأجنبي والاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة.

Abstract

Jordanian Relations - United States

And its Future Prospects

Prepared by

Dyab Al-Fayez

Supervised by

Dr. Ghazi Saleh Bani Melhem

Aimed of the study:- disclosure of the key aspects that underlie relations Jordan - America and its future prospects.

Study problem:- Revolve around a central question the view: What is the nature of relations between Jordan - America.

The hypothesis:- Centered basic premise of the existence of local and regional factors and affected the international relations of Jordan - America, and made her take the character of mutual cooperation between the two parties.

Recommendations:- The study was necessitated several recommendations, including: Redrawing the foreign policy help Jordan to move and play a greater role in the international arena, and more effectively, and work to change the methods and tools that serve this policy, by responding with new international structure, regulations and conditions.

Increase international and regional cooperation, including the influential economic alliances in international politics, Kaltqrb of the European Common

ل

Market being the largest economic and political influential and powerful force in the European policy directive in particular and the world in general.

Stick qualities dynamic elastic away from inertia, and based on the foundations of a fixed policy of non-interference in the internal affairs of other countries, and faith policy of dialogue to solve problems, and continued cooperation with the Arab brothers and brothers in the Islamic countries and friends, and respect for international laws and norms, and to resist foreign intervention and the acquisition of land others force.

الفصل الأول

المقدمة العامة

تمهيد

ظهر الاهتمام الدولي بمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت بعد خروجها من تلك الحرب القوة المهيمنة، جراء الضعف الذي اعترى بريطانيا وفرنسا ورحيل الاستعمار القديم عن المنطقة، وتمتعها بقوة اقتصادية هائلة، فأولى الأردن علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية البالغة، انطلاقاً من تقديره لما يمكن للولايات المتحدة كقوة عظمى أن تقدمه من عون ودعم ومساعدات له من جانب ومن الجانب الآخر لما ستقوم به من دور في دعم الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام ووضع حد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني في حال قيام الإدارة الأمريكية بتوجيه سياستها في الشرق الأوسط نحو الأهداف والاتجاهات السليمة الأمر الذي يتأتى من خلال تعاون ببناء مع العالم العربي.

وتقوم هذه الدراسة ببحث العلاقات الأردنية-الأمريكية بهدف الوصول إلى معرفة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتلك العلاقات التي حرص الأردن على تعزيزها، وأبعادها والعوامل المؤثرة فيها، خاصة فيما يتعلق ببرنامج المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن في تلك الجوانب.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة العلاقات الأردنية- الأمريكية. وتقوم هذه الدراسة بالإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية - الأمريكية، تلك المتعلقة بالنواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية ؟
2. ما أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية ؟
3. ما أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن ؟
4. ما نوع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن وحجمها ؟
5. كيف تؤثر المساعدات العسكرية الأمريكية في العلاقات الأردنية - الأمريكية ؟

أهداف الدراسة

عملت هذه الدراسة على تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالآتي:

1. التعرف عن العوامل المؤثرة على العلاقات الأردنية - الأمريكية.
2. بيان أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية.
3. بيان أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن.
4. التعرف على نوع المساعدات الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن وحجمها.
5. بيان مدى أثر برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية على العلاقات مع الأردن.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال أنها:

1. تسهم عملياً في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في الأردن، في التعرف على العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية - الأمريكية، وعلى أبعاد الموقف الأمريكي من كافة القضايا العربية من أجل تجاوز المؤثرات السلبية وإعطاء دفعة قوية للعلاقات بين الطرفين.

2. توفر فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على طبيعة العلاقات الأردنية - الأمريكية في هذه المرحلة بالغة الأهمية.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: وجود عوامل محلية وإقليمية ودولية أثرت في العلاقات الأردنية - الأمريكية، وجعلتها تأخذ طابع التعاون المتبادل بين الطرفين.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من تسلم الملك عبدالله الثاني مهمه في الحكم في العام

1999.

الحدود المكانية: الأردن، والولايات المتحدة الأمريكية.

التعريف بالمصطلحات

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

العلاقات الدولية: يعرف "جون بورتون John Burton" العلاقات الدولية بأنها "علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ"، وبناء على ذلك فإن الساسة وصناع القرار ربما يصبحون في موقف يقدر من خلاله تحديد السياسات التي يمكن أن تحقق بثقة أهدافهم الوطنية وبما يؤدي إلى حل المشكلات الدولية والمساهمة في تطوير العلاقات بين الدول وتحقيق نتائج أفضل للاستقرار (توفيق، 2004، 58).

إن مصطلح العلاقات معني بدراسة وتحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية والاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية وغيرها بين الدول، باعتباره يدل على مفهوم العلاقات الدولية الذي لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها، وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثيراً من الأشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك، وقد شهد مفهوم العلاقات الدولية تطوراً واسعاً ليصبح فرعاً من فروع العلوم السياسية الذي يهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية، والذي يعبر عن التفاعلات التي تتم بين الدول (أبو عامر، 2004: 23).

أما إجرائياً فيمكن تعريف العلاقات الأردنية - الأمريكية بأنها السلوك الذي تحدده السياسة الخارجية لكل من الأردن وأمريكا في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

الجيوپولتيك أو الجيوسياسية:

برز مصطلح الجيوپولتيك على يد علماء الجغرافيا الألمان تحت مسمى علم السياسات الأرضية، بعد أن تم في ميونخ عام 1924 إنشاء المدرسة الجيوپولتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي (كارل هوسهوفر) تحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية، وبجهود هذه المدرسة أوضح عدد من الجغرافيين والسياسيين في الفكر الألماني بأن الدولة كائن عضوي يمكن أن ينمو وطلبوا بزحمة حدود الدولة لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأراضي التي يقطنها الجنس الآري، وقد استفاد هتلر من أفكار هوسهوفر، واستعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير ماكندر، المتعلقة بنظريته عن "قلب الأرض" التي فحواها: إن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على العالم، وتنبأ فيها بانتقال السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي)، وجاءت أفكار هتلر بدءاً من كتاب "حياتي"، ومرورا بخطبه الحماسية، لتكرس مفهوم المجال الحيوي لألمانيا، أي مساحتها الجغرافية اللاتقة بها وبالجنس الآري، ولتمثل أبرز مقومات القومية الاشتراكية (النازية) التي تبناها (مصطلحات إستراتيجية، 2012)، ثم وصل مفهوم الجيوپولتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية التي انتهت بهزيمة ألمانيا فكانت نهاية مكانة هذا المفهوم الذي أصبح بعد الحرب قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوپولتيك والجغرافيا السياسية معا (سليمان، 2012).

الإستراتيجية: للإستراتيجية معاني ومفاهيم متعددة فمن الناحية اللغوية يمكن تعريف كلمة الإستراتيجية بأنها " خطة أو سبيل للعمل "، وتناول قاموس المورد ترجمته لهذه الكلمة Strategy بقوله: " الإستراتيجية: علم أو فن الحرب؛ وضع الخطط وإدارة العمليات الحربية"

(البعلبكي، 2010)، وعرف الجنرال أندريه بوفر الإستراتيجية بأنها " فن استخدام القوة للوصول للأهداف السياسية " (بوفر، 1968: 28).

ومع بداية القرن العشرين أعاد المهتمون بالدراسات الإستراتيجية النظر في تعريفاتهم السابقة ودرسوا قضية الحرب والسلام بشكل أكثر شمولية؛ مما جعل مجال الإستراتيجية يتسع شيئاً فشيئاً حتى شمل مفهومها جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية، ومن ثم شمل تعبير الإستراتيجية واستخدامات هذا المصطلح العديد من الميادين، كالموقع الجغرافي، إذ يمكن أن يوصف موقع ما بأنه موقع استراتيجي، كما قد يوصف قرار سياسي بذلك، بل قد يطلق أحيانا وصف الإستراتيجية على بعض الأسلحة ذات التأثير الحاسم.

ويختلف مفهوم الإستراتيجية في الإدارة عن مثيله في العلاقات الدولية، ففي الإدارة تعرف الإستراتيجية بعدة تعريفات أحدها تعريف (Pearce and Robinson) وهو " خطط مستقبلية طويلة الأجل وشاملة تتعلق بتحقيق التوافق والانسجام بين البيئة التنافسية وقدرة الإدارة العليا على تحقيق الأهداف (الحسيني، 2006: 13)، أما الإستراتيجية في إطار العلاقات الدولية بمعناها الشامل فهي " قيادة مجمل العمليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية وفق تصور محدد للمصلحة الوطنية (أبو عامر، 2004: 183).

وتخضع الإستراتيجية الشاملة لإدارة الحكومة - السياسة - التي تقوم بدورها في تحديد المهمة الخاصة لمختلف الإستراتيجيات العامة (السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية) وتأمين توافقها، ففي كل حقل من هذه الحقول هناك إستراتيجية ثانوية مثل: الإستراتيجية السياسية، والإستراتيجية الاقتصادية، والإستراتيجية العسكرية، وتكون مهمتها توزيع الأعمال وتنفيذها في مختلف هذه الإستراتيجيات الثانوية التي بدورها تنقسم إلى إستراتيجيات فرعية

أخرى فالعسكرية تسعى لتحقيق إستراتيجية برية وأخرى بحرية وثالثة جوية، والإستراتيجية السياسية تنقسم إلى عمل داخلي وآخر خارجي (شبلي، 2013: 17).

الجيوستراتيجية: يتكون مصطلح الجيوستراتيجية (Geo-strategy) من جزئين جيو (Geo) وتعني أرض وإستراتيجية (Strategy) وتعني فن القيادة والتخطيط الحربي، كما يشير إلى ذلك قاموس أكسفورد، أو كما ورد ذكره في هذه الدراسة، فيما أشار أمين عبد الله إلى أن الجيوستراتيجية تتناول المركز الاستراتيجي للدولة أو المنطقة السياسية، اعتماداً على تحليل عناصرها الجغرافية من المناخ، والطبوغرافيا، والموقع، والشكل، والحجم، والسكان، والحدود، والموارد (المطيردي، 2005).

وتقوم الجيوستراتيجية على عدد من العناصر هي (عابد، 2010):

(أ) الجيوسياسية: هي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية.

(ب) الجيواقتصادية: تدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وأثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الإستراتيجية الاقتصادية.

(ج) الجيوعسكرية: تركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها، كما تبرز مدى أثر الأرض وطبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والإستراتيجية، كما تبرز أثر الطبيعة البشرية في بنية الإستراتيجية العسكرية والإستراتيجية العسكرية الوطنية.

(د) الجيومعلوماتية: تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وأنظمة المعلومات في ظل الإعلام الإلكتروني، وأثر الإستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الإستراتيجية الوطنية.

لهذا فإن الجيوستراتيجية هي ليست نوعاً من أنواع الإستراتيجية لأن المسئول الجيوستراتيجي يهدف إلى السيطرة المتكاملة على المجال – الزمن من أجل أن يتمكن الإستراتيجي من اتخاذ قراره الصحيح والأمثل، ونظرياً نعتقد بأن الجيوستراتيجية لا تستخدم لأغراض "محو الآخر" أي لأغراض عسكرية بل هي تقوم على دراسة الطرق الأمثل لتنظيم المجال لزمن محدد لتحقيق أهداف عسكرية ومدنية ولخدمة الإستراتيجية السياسية – الاقتصادية، فهي إذن من هذا المنطلق أداة تقنية لاتخاذ القرار وهي تكتسب كل أهميتها من هذا المنطلق (قريبة، د. ت.).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

هذه الدراسة لم تحظ بالاستفادة الكبيرة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات الأردنية - الأمريكية، وذلك لأن تلك الدراسات قد ركزت على فترات زمنية متقدمة نسبياً على الفترة التي تعالجها هذه الدراسة (1999 - 2012)، إذ لم يعثر الباحث على دراسات أكاديمية عن هذه العلاقات خلال الفترة الزمنية التي تولى فيها الملك عبد الله الثاني مقاليد السلطة، سوى مقال صحفي منشور في أحد الصحف الأردنية المحلية، كان يحمل عنواناً قريباً من عنوان هذه الدراسة، وقد قامت الدراسة بالإشارة إلى هذا المقال ضمن الدراسات السابقة وكذلك ضمن قائمة المراجع، لذا جرى الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت سنوات قريبة من موضوع الدراسة، بغية الإحاطة بالجذور التاريخية للعلاقات الأردنية - الأمريكية إذ برز اتجاهان محددان تناولتا تلك العلاقات وجذورها، وفيما يلي أبرز ما جاء بها:-

يؤكد الاتجاه الأول على جانبين أساسيين في العلاقات الأردنية - الأمريكية، يتعلق الجانب الأول بأسباب الاهتمام الأردني بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت قائمة على اعتبارات تتعلق بالدور المؤمل أن تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد حل سلمي للصراع العربي- الإسرائيلي (الشوبكي، 2006: 6)، وذلك نظراً لما تملكه من أوراق يمكن أن توصل إلى تحقيق حل يرضي أطراف النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فضلاً عما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة من مساعدات اقتصادية وعسكرية (أبو دية، 1990: 59)، تسهم في حل المعضلات الاقتصادية التي يعاني منها الأردن (البحيري 1991: 23)، بالإضافة لما يتمتع به الأردن من موقع جغرافي مهم في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع

بمميزات إستراتيجية وجغرافية هامة (بشتاوي، 2003:31)، خاصة أن المنطقة تمتلك ثروة نفطية ومصادر و ثروات طبيعية أهلتها لان تكون مطمعاً للدول الاستعمارية (علي، 2001:556)، التي أصبحت واضحة منذ أوائل القرن العشرين بعد أن بدأت الإمبراطورية البريطانية تعمل على تحقيق مصالحها في المنطقة، وذلك للحيلولة دون قيام وحدة عربية (التل، 2003: 45)، وقد عانت هذه المنطقة وما زالت من الحروب وعدم الاستقرار، كما تتسم بصراعاتها الطويلة المستعصية (توفيق، 2003: 94).

أما الجانب الثاني فكان يتعلق بأسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن، إذ تركزت تلك الأسباب على الجوانب المتعلقة بالموقع الجغرافي للأردن(الشوبكي، 2006: 6 ؛ البحيري، 1991: 24)، والتركيبة السكانية التي اختلط فيها اللاجئين الفلسطينيين منذ عام (1948) والذين حملوا الجنسية الأردنية مع المواطنين الأردنيين (زريق، 1997: 84)، مما جعل الأردن محط اهتمام كبير من الولايات المتحدة، فضلا عن مواقف الوسطية و الاعتدال التي تنتهجها السياسة الخارجية الأردنية الذي تتحلى به صفاتها (النوايسة، 1994: 92)، ولدور الأردن الكبير في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط هذه المنطقة التي باتت مسرح تنافس الدولتين العظميين في فترة الحرب الباردة (البحيري، 1991: 36)، وعملت كل منهما جاهداً للهيمنة على المنطقة لأهميتها الإستراتيجية وذلك لضمان مصالحهما (عز الدين، 1999: 316)، وتكمن هذه المصالح العديدة في ضمان الوصول السهل إلى المصادر الطبيعية والمعادن وبالأخص مادة النفط. إلى ذلك كانت كل دولة عظمى تتنافس على استقطاب دول المنطقة إلى جانبها لكي تمنع الأخرى من النفوذ والهيمنة إذ يعد ذلك انتصارا لها، ولهذا كانت هذه الدول العظمى تحاول التدخل في شؤون دول المنطقة (التل، 2003: 23).

وقد رأى الاتجاه الثاني أن العلاقات الأردنية - الأمريكية كان لها أهمية سياسية واقتصادية توجت بزيارات تبادلها مسؤولو الدولتين في فترات زمنية متعاقبة تمخض عنها التوقيع على اتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية، عكست ما يؤمن به الأردنيون والأمريكان من ضرورة التقارب والتعاون لتعزيز القدرات الاقتصادية للأردن كدولة محدودة الموارد وتقع على أطول خط مواجهة فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي (الشوبكي، 2006: 12)، فعلى الصعيد السياسي، قامت العلاقات على لغة سياسية واحدة اتسمت بها مفردات الخطاب السياسي الأردني مؤداها أن الأردن مع أمته العربية والإسلامية في سعيها لحل قضاياها وبناء قوتها وذاتها بما يضمن لها الدفاع عن نفسها إذا ما حدثت أمامها الأخطار والتحديات (التل، 2003: 35)، وأن الأردن يسعى في تحركاته السياسية والدبلوماسية إلى تحقيق السلام العادل الشامل المتوازن الذي يضمن العدالة للشعوب والأمن للدول على أساس مبادئ الحق والعدل وفقاً لأحكام الشرعية الدولية وقراراتها (الأشقر، 1994: 144)، والأردن من الشركاء الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط منذ ستينيات القرن الماضي عندما عدته الولايات المتحدة من الدول التي تنتهج نمط التبادل التجاري الحر، وتحظى بمعاملة الدول الأكثر رعاية ضمن ترتيبات الاتفاقية العامة للتعرفة التجارية (الجات)، وقد قامت الولايات المتحدة بمنح الأردن معاملة تفضيلية من خلال النظام المعمم للأفضليات في فترة سبعينيات القرن الماضي حين تم إدخال أكثر من أربعة آلاف مادة إلى الأراضي الأمريكية دون تعرفه جمركية (الثبيات، 2010: 88).

ثانياً: الدراسات السابقة

(1) الدراسات باللغة العربية

-دراسة عز الدين (1999) بعنوان: العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى (النموذج البريطاني والأمريكي): تناولت الدراسة في جزئها المتعلق بالعوامل المؤثرة على العلاقات الأردنية - الأمريكية، تركيز الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على أهمية أمن منطقة الشرق الأوسط، وتطرقت الدراسة إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية - الأمريكية وأهمها: محاولة الولايات المتحدة إيجاد الأوضاع الملائمة لتطور العلاقات الأمريكية مع الدول العربية، من خلال خلق الظروف المناسبة لاستمرار تدفق النفط، وسعي الولايات المتحدة للمحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية مفتوحة أمام الملاحة والطيران، ومتابعة تشجيع التبادل الاقتصادي والتجاري من أجل إيصال البضائع الغربية إلى العالم العربي، واستمرار الاستفادة من فرص استثمار المال العربي في الأسواق الغربية، وتهيئة الفرص لتعميم الخصخصة وفتح الباب أمام العولمة بجميع أبعادها.

-دراسة النتل (2003) بعنوان: العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية (1990-2000): تناولت هذه الدراسة طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين للفترة المشار إليها، وأثر هذه العلاقات في تحديد طبيعة مواقف البلدين تجاه القضايا الإقليمية والدولية التي تهمهما، وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول التطورات التي حدثت على صعيد القضية الفلسطينية بعد اندلاع أزمة الخليج عام 1990، وتأثيرها في العلاقات الأردنية - الأمريكية، وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها: أن العلاقات الأردنية - الأمريكية ذات طابع استراتيجي وتستند إلى المصلحة الوطنية والقومية، وأن المتغير الأمريكي بالنسبة للأردن

سببى من أكثر المؤثرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية، وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني.

-دراسة الشوبكي (2006) بعنوان: العلاقات الأردنية الأمريكية (1956-1998): وقد

تطرقت الدراسة للعلاقات الأردنية - الأمريكية خلال هذه الفترة الزمنية وعبر فصلين مستقلين ومقدمة وخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار النظري للعلاقات بين الطرفين، وأسباب الاهتمام الأردني بعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأسباب اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربية، وأسباب الاهتمام الأمريكي بالأردن، وفي هذه الدراسة ركز الباحث على أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية وبالأردن جاء لأسباب جوهرية منها السياسية والاقتصادية والأمنية والجغرافية، إذ يمتلك الأردن حدوداً طويلة مع الكيان الإسرائيلي المحتل للأراضي العربية، فضلاً عن الارتباط الوثيق للأردن بقضية فلسطين. أما الفصل الثاني فتناول العلاقات بين الدولتين وخلال الفترة الزمنية المشار إليها والتي شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتتبع الدراسة تطور مفهوم المساعدات الأمريكية الخارجية على مراحلها المختلفة وهي فترة المساعدات الإنسانية للمناطق المدمرة في الحرب العالمية الأولى، وفترة مشروع مارشال (1949 - 1952)، وقانون الأمن المشترك (1951 - 1961)، وقانون المساعدات الخارجية 1961. كما عرج الباحث على اتفاق أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994 ومدى تأثيرها في العلاقات الأردنية الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت الأردن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً منذ منتصف خمسينات القرن العشرين، وفي عدة أزمات مرت بها البلاد. وقد كان محور العلاقات يقوم على احتواء النفوذ الشيوعي والنزاع العربي الإسرائيلي، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين تحسن علاقات الطرفين وزيادة المساعدات.

- دراسة الثببتات (2010) بعنوان: أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة

الخارجية الأردنية خلال الفترة (1989 - 1999): أهتم أحد فصول الدراسة وفي مبحثه الثاني بسياسة الأردن الخارجية تجاه الوحدات الفاعلة في النظام الدولي في ظل التغيرات الدولية، إذ تناول المطلب الأول سياسة الأردن الخارجية تجاه الولايات المتحدة باعتبارها تقود النظام العالمي الجديد لما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية وتكنولوجية، ورؤية سياسية تحاول تجسيدها على مستوى العالم، بعد انتهاء حالة التكيف الإقليمي مع حالة الصراع التي كانت قائمة بين الشرق والغرب تلك التي تعددت في ظلها صورة الصديق وصورة الحليف وصورة العدو على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، إذ أخذت العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة جانب الحياد الإيجابي على الرغم من وجود بعض التغيرات المختلفة تجاه قضايا المنطقة.

- دراسة الحوراني (2012) بعنوان: العلاقات الأردنية الأمريكية في عهد الملك عبد

الثاني: تناولت هذه الدراسة وهي عبارة عن (مقال منشور في صحيفة الرأي الأردنية) عن موضوع العلاقات الأردنية الأمريكية، التي توجت سياسياً واقتصادياً بزيارات عديدة تبادلها مسؤولو الدولتين في فترات زمنية متعاقبة، تمخض عنها اتفاقيات أمنية وسياسية واقتصادية تم التوقيع عليها، عكست ما يؤمن به البلدان من ضرورة التقارب والتعاون لتعزيز القدرات الاقتصادية للأردن كدولة محدودة الموارد وتقع على أطول خط مواجهة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي. وأوضحت الدراسة أنه على الصعيد السياسي، قامت منظومة العلاقات الأردنية الأمريكية على لغة سياسية اتسمت بها مفردات الخطاب السياسي الأردني، مؤداها أن الأردن مع أمته العربية في سعيها لحل قضاياها وبناء قوتها وذاتها بما يضمن لها الدفاع عن نفسها إذا ما حدثت أمامها الأخطار والتحديات، وأن الأردن يسعى في تحركاته السياسية

والدبلوماسية إلى تحقيق السلام العادل الشامل المتوازن الذي يضمن العدالة للشعوب والأمن للدول على أساس مبادئ الحق والعدل وفقا لأحكام الشرعية الدولية وقراراتها.

وتناولت الدراسة العلاقات الاقتصادية الأردنية الأمريكية التي اتخذت منحى جديدا ونمت وتطورت في آفاق أوسع، إذ اهتم الأردن بتحقيق أعلى مستويات العيش الكريم للمواطن الأردني، وبذل في سبيل هذا الجهد الأكبر لجلب استثمارات أجنبية إلى الأردن من شأنها زيادة نسبة النمو في الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للأردنيين، وقد ترجمت هذه التوجهات في هذا المضمار بلقاءات عديدة من المسؤولين الأردنيين مع رجال الأعمال الأمريكيين، لتوضيح البيئة الاستثمارية الجاذبة في الأردن، وقد تعززت العلاقات الاقتصادية الأردنية الأميركية بعد تطبيق اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في أواخر العام (2001)، والتي كانت ثالث اتفاقية تجارة حرة توقعها أميركا على المستوى الدولي والأولى على مستوى الوطن العربي، وكانت هذه الاتفاقية إحدى أهم النتائج التي حققتها علاقات الأردن بالولايات المتحدة بهدف تعزيز أواصر التعاون والصداقة بين الطرفين، واختتمت الدراسة تناولها موضوع العلاقات الأردنية الأمريكية بالإشارة إلى أن تلك العلاقات لم تتغير بل استمرت إيجابية منذ تولي الملك عبد الله الثاني السلطة عام 1999.

(2) الدراسات باللغة الانكليزية

-دراسة (Relations with the United States,2011) (العلاقات مع الولايات المتحدة، 2011): تناولت هذه الدراسة المنشورة باللغة الانكليزية، ولم يرد فيها اسم الكاتب إلى أن العلاقات بين الطرفين قد أقيمت في عام (1949)، وأن الولايات المتحدة لم تشارك بأي نشاط في الأردن حتى عام (1957)، عندما حلت محل بريطانيا كمصدر رئيس للمساعدات الخارجية والدعم السياسي الغربي للأردن. وأشارت الدراسة إلى أن الالتزامات بين الأردن والولايات المتحدة لم تدخل حيز التطبيق بموجب معاهدة بين الطرفين، ولكن سياسة واشنطن كانت هي الضمان لاستقلال الأردن المستمر واستقراره، وقد ساهمت الولايات المتحدة بمساعدة الأردن في تجهيز وتدريب قواته العسكرية، منذ الدعم الملموس الذي قدمته في أحداث (أيلول 1970)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تصبح طرفا مباشرا في الصراع بعد أن قام الجيش الأردني بمواجهة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، كما قامت واشنطن بتقديم مساعدات ضخمة في الميزانية والتجهيزات العسكرية للمملكة الهاشمية. وساهمت هذه المساعدات بشكل كبير نحو تحقيق الانتعاش الأردني من الأضرار التي لحقت به، ليس فقط من جراء أحداث (1970)، بل أيضا في حرب حزيران 1967، وخلال القصف الإسرائيلي المكثف من وادي الأردن بين عامي (1968) و (1970).

-دراسة: (U.S Relations With Jordan, 2012) (العلاقات الامريكية مع الاردن , 2012): تطرقت هذه الدراسة إلى إن الولايات المتحدة لديها تاريخها الطويل من التعاون والصداقة مع الأردن، إذ أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام (1949). إذ تُقدّر الولايات المتحدة دور القيادة الأردنية الخاص الذي تلعبه في تقدم السلام والاعتدال في المنطقة، وبينت الدراسة بأن الولايات المتحدة والأردن يشتركان في الأهداف المتبادلة الشاملة من أجل

إحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط والعمل على إنهاء التطرف العنيف الذي يهدد أمن الأردن والمنطقة والعالم، كما أن قيام الأردن بالتصدي للإرهاب يساعد المصالح الأمريكية بشكل غير مباشر، ويساهم في جهود السياسة الأمريكية الساعية لتعزيز التزام الأردن بعملية السلام، وتطرقت الدراسة إلى أن الولايات المتحدة قامت بدعم الأردن من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وتعاونها الوثيق معه، كما قامت الولايات المتحدة بمساعدة الأردن في الحفاظ على استقراره وازدهاره، وإنها تشجع الجهود الأردنية لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل للشعب الأردني.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها:

1. تحاول تتبع حالة التباين في مجرى هذه العلاقات ذلك أن أغلب الدراسات لم تتناول هذا الموضوع.

2. تقدم تصوراً لمستقبل العلاقات بين البلدين وفقاً لتحليل الأحداث على الساحة العربية.

3. قام الباحث بدراسة وصفية تحليلية للعلاقات الأردنية - الأمريكية بحيادية أكاديمية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي ساعد في جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية (1999- 2012) وتتعلق بالعلاقات بين الطرفين، كأساس لفهم المشكلة بطريقة منطقية وتسنلزم عودة بسيطة للتاريخ، وكذلك اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها.

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

المبحث الثاني: أبعاد العلاقات الأردنية - الأمريكية

المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

لم تشهد منطقة الشرق الأوسط خلال القرن الماضي حالة من الاستقرار السياسي والأمني لأسباب جوهرية مختلفة يأتي في مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي، ووجود أكبر احتياطات العالم من النفط في عدد من دول المنطقة. وبالنظر لأهمية موقع الأردن الجيوسياسي من خلال وجوده في قلب هذه المنطقة الحيوية، فقد كان لزاماً عليه أن يفاضل بين خيارات جميعها صعبة، وأن يواجه ضغوطاً صعبة جداً. استطاع الأردن ان يتعامل مع كل تلك الظروف الصعبة بروية وحكمه واعتدال وان يضمن السير بأمان، مما اكسبته مصداقية متميزة وعزز دوره في المنطقة.

لهذا عمل صانع القرار السياسي في الأردن على بناء علاقات متميزة وبناءة مع الولايات المتحدة الأمريكية، تقوم على أساس من الاحترام المتبادل بين البلدين، إذ سعى الأردن لتوظيف علاقاته مع الولايات المتحدة في خدمة قضايا المنطقة خصوصاً قضيتي فلسطين والعراق، كما كان له الدور الأكبر في ضمان حشد دعم الولايات المتحدة وتأييدها لحل الدولتين وتحقيق السلام الشامل والعدل، عبر الجهود المضنية التي يبذلها الملك عبد الله الثاني مع الإدارات الأميركية المتعاقبة.

ويتناول هذا الفصل العلاقات السياسية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

المبحث الثاني: أبعاد العلاقات الأردنية - الأمريكية

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

إن تتبع العلاقات الأردنية الأمريكية في السنوات التي تغطيها الدراسة، يظهر مدى القوة التي تتميز بها هذه العلاقة بين الطرفين، إذ قام الأردن باستثمار مكانته العالمية التي حظي بها، من أجل توظيف علاقاته خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة القضايا العربية والعالمية الملحة، واستند في تحركاته السياسية ودبلوماسيته المكثفة إلى مرجعيات الشرعية الدولية ومقرراتها كخارطة الطريق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومؤتمر أنابولس عام (2007)، والمبادرة العربية للسلام، التي أقرتها الدول العربية بالإجماع في مؤتمر بيروت عام (2002)، وكانت بمثابة فرصة تاريخية لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس - حل الدولتين - بحيث تكون هناك دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة مقابل ضمانات أمنية لإسرائيل لتعيش بسلام مع جيرانها وعملية تؤدي إلى تسوية شاملة تتناول المسارين السوري واللبناني.

وبناءً على ذلك تأثرت العلاقات الأردنية - الأمريكية بالمواقف الأردنية تجاه القضايا العربية ؛ وسياسات الدول الكبرى والأطراف المتحالفة معها بشأن منطقة الشرق الأوسط ومستقبلها، إذ تلعب تلك السياسات والمواقف دوراً كبيراً في طبيعة العلاقات الأردنية - الأمريكية من حيث تقدمها أو تدهورها.

ويتناول هذا المبحث تلك العوامل من خلال المطلبين التاليين: -

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية.

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية.

المطلب الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

يشكل مفهوما الديمقراطية وحقوق الإنسان محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، التي كان من نتائجها الهامة توجه الأمم والشعوب نحو الديمقراطية كمنهج سياسي، فأصبح المفهومان عنصرين أساسيين في تركيبة السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقتها الدولية وشروط المعونات الاقتصادية التي تقدمها للشعوب الفقيرة والصديقة لها، ويمثلان حجة تستخدمها الولايات المتحدة للتدخل أو عزل الدول التي تعارض مصالحها وقيمها في العالم، فتسعى بهذه الحجة لتعزيز هيمنتها على العالم.

وقد كان للبيئة الداخلية الأردنية في هذا الجانب دور رئيسي في تطور العلاقات مع الولايات المتحدة، إذ لم يكن ذلك غائباً عن إستراتيجية الملك عبد الله الثاني ورؤيته منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999، كونه يسعى جاهداً من أجل تعزيز علاقات الأردن السياسية والاقتصادية مع دول العالم، التي تتداخل معها جملة من الأهداف على المستوى الداخلي تتعلق بالحفاظ على الاستقرار الداخلي، وحماية المصالح الوطنية العليا، ففي المواد من (1-4) من الدستور توجد ثوابت أردنية ترتبط بها برامج تتعلق بشكل الدولة وهويتها وحدودها ولغتها والعلاقة بين مكونات السكان، فيما تحدثت المادة (5) عن الجنسية التي شكلت هاجساً، بعد أن نظرت الولايات المتحدة إليها كمحدد من محددات علاقاتها مع الأردن، جراء حالة التداخل في التركيبة السكانية للأردن بفعل حصول عدوان عام (1948) وما خلفه من لجوء أعداد كبيرة من الفلسطينيين وحصولهم على الجنسية الأردنية ونكسة (حزيران 1967

(وتداعياتها بذات الشأن، وهي حالة ليست كذلك عند كثير من الدول، ولكنها أخذت موضوعاً للتعريف المتغير في الأردن (الندوة الفكرية التي أقامها مركز الرأي للدراسات، 2008).

إلا أن الأمر الآخر البالغ الأهمية في العوامل الداخلية المؤثرة على العلاقات الأردنية - الأمريكية يتمثل فيما يميز الوضع الداخلي في الأردن جراء ثبات نظام الحكم فيه، وغياب التقلبات الحادة في البنية السياسية الداخلية، إذ استطاعت القيادة السياسية في البلاد الحفاظ على استمراريتها التاريخية، من خلال احتواء أكثر التهديدات التي واجهتها في العقود الماضية، بما في ذلك نشاطات تيار القومية العربية والتيارات الإسلامية الدينية، وكذلك الصراعات الإقليمية، والصدامات التي أفرزتها تطورات القضية الفلسطينية، بحيث يمكن القول إن الأردن نجح حتى الآن في إيجاد سبل التوفيق ما بين التناقضات الكامنة في الوضع الأردني الداخلي (نظام الحكم الملكي والنظام البرلماني)، أو ما بين (الأردنيين والفلسطينيين) مما ساعد على تطوير نظام الحكم وتثبيت الهوية الأردنية المستقلة (النوايسة، 1994: 64).

ويتأثر الأردن، شأنه شأن دول المنطقة على الدوام بمحيطة الجيوسياسي وبالعلاقات الدولية فضلاً عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الجارية عبر مسيرة الإصلاح، وتداعيات ذلك على تركيبة وبنية المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً (زريق، 1997: 84)، كما تشكل مشاريع الكيان الإسرائيلي ومخاطرها تحدياً كبيراً أمام القيادة السياسية في الأردن، ومؤثراً بيئياً خارجياً لا يستهان به على الوضع الداخلي، إذ تعتمد الأجهزة الإستخباراتية الإسرائيلية على تأليف أخبار ومعلومات كاذبة ضمن إطار الحرب النفسية التي تمارسها ضد الأردن (البراري، 2006: 20)، وقد أعرب بعض القادة الإسرائيليين عن دهشتهم واستغرابهم من عدم حصول خلخلة سياسية تؤدي إلى انهيار الوضع

السياسي في الأردن، وعدم انتقال عدوى الربيع العربي إليه، حتى إنهم خصصوا أوقاتاً طويلة لمراجعة أسباب عدم تأثر الأردن بالزلال السياسي العربي الذي شمل أنظمة عربية تمتلك أجهزة استخبارات قوية جداً، ولها قدرة على القمع لا تملكها أجهزة الاستخبارات الأردنية، وهو أمر يزيد من منسوب الحيرة الإسرائيلية (منتدى وطن، 2011).

إن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الأردنية - الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن حصول الأردن على المساعدات الأميركية الاعتيادية لعام (2012) سيكون مرهوناً بتحقيق مجموعة من الشروط ؛ يتم التباحث عليها مع الوكالة الأميركية للإنماء الدولي، إذ سعى الجانب الأميركي إلى تطوير الشروط التي فرضها خلال عام (2011) لمنح المساعدات، والتي كانت موجهة للموازنة بحيث يتم تحقيق إصلاحات تشريعية وأخرى تتعلق ببيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وتحقيق مبدأ الشفافية (منتدى الحقيقة، 2012).

وقد تزامن مع الإعلان الأمريكي بفرض شروط على تقديم مساعداتها إلى الأردن، حدوث حراك سياسي اجتماعي في الأردن ركزت أطرافه على المطالبة بإجراء إصلاحات دستورية محددة تتعلق بعمليات التنمية السياسية في البلاد كقانون الانتخاب وغيرها، الأمر الذي أفرز عدداً من المطالب التي كانت تتحدث عن رفض بيع أراضي الدولة، والتساؤل بكل شفافية ووضوح عن حجم الدين الخارجي الذي أثقل كاهل البلاد والعباد، وعن حجم المساعدات الخارجية والالتزامات المترتبة على المجتمع الرأسمالي العربي والعالمية تجاه الأردن، الذي تحمل ويتحمل عبء الصراع في الشرق الأوسط ونتائجه السلبية، وتردي حالة التعليم في المدارس والجامعات الذي جاء نتيجة سياسات متعثرة لكنها مدروسة لحساب القطاع الخاص، الذي هيمن بدون مقدمات على مقدرات التعليم في الأردن، كما نتج عجز المؤسسات الثقافية

والإعلامية الرسمية عن ترجمة التوجهات الملكية وفلسفة الدولة الأردنية، وتردي الأوضاع الاقتصادية في الأردن جراء عدم تحمل الحكومة لمسؤولياتها تجاه مواطنيها بشأن الفقر والجوع والبطالة، والذي قد يؤدي إلى امتهان كرامة أبناء الشعب (منتدى الحوار المتمدن، 2008).

واللافت للنظر في موضوع العلاقات الأردنية - الأمريكية هو الموقف السلبي الذي وقفته الإدارة الأمريكية من وجه الرغبة الأردنية لبناء مفاعل نووي للأغراض السلمية، فقد نشرت صحيفة "المدينة" السعودية في تموز (2010) خبراً مفاده أن الولايات المتحدة أبلغت الأردن عبر القنوات الدبلوماسية بهذا التهديد بعد أن فشل رئيس وكالة الطاقة الذرية الأردنية خالد طوقان في الحصول على موافقة أمريكية على البرنامج النووي بعد مباحثات استمرت ستة أشهر. وحسب ما ذكرت الصحيفة جاء الموقف الأمريكي من مشروع المفاعل النووي السلمي الأردني بعد أن رفض الأردن جميع الطلبات الإسرائيلية بإشراكها في استخراج اليورانيوم الأردني وتخصيبه (جريدة العرب نيوز في 12 / 7 / 2010).

ومنذ تلك اللحظة ربما بدأ الأردن يواجه تحدياً سياسياً واقتصادياً مع الإدارة الأمريكية، قد يكون الأول من نوعه منذ سنوات طويلة ليكون هناك مؤثر سلبي بين الأردن الدولة التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبين الإدارة الأمريكية حول الملف النووي الأردني، وإذا صح ذلك فإن تاريخ العلاقات الأردنية - الأمريكية واعتدال السياسة الأردنية وتوقيع اتفاقية سلام بين الأردن والكيان الإسرائيلي لم تشفع للأردن بأن يمتلك حق تخصيب اليورانيوم المستخرج من باطن أرضه لتشغيل مفاعلاته النووية من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية.

لذا، فإن العلاقات الأردنية - الأمريكية باتت محكومة بجملة عوامل داخلية وخارجية تتفاعل مع بعضها البعض، لتنتج صوراً متغيرة ومتفاعلة، وذلك حسب الظروف وحسب طبيعة القضايا الدولية التي تشهد تغييرات مستمرة، وهناك العوامل الإقليمية التي تؤثر بدورها على مجرى العلاقات بين البلدين وهذا ما سيتم تناوله في المطلب التالي.

المطلب الثاني

العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية

شهدت العلاقات الأردنية - الأمريكية خلال فترة ما قبل عام (1999) بعض التوتر لأسباب تتعلق ببعض العوامل الإقليمية، مثل القضية الفلسطينية والحالة بين العراق والكويت، وما أفرزته هاتان القضيتان في جوهر السياسة الخارجية المعبرة عن إرادة الأردن وقيادته السياسية، وألقت ظلها على محددات تلك السياسة من خلال تأثيراتها المختلفة على صانع القرار، كما أوجدت حاجة مستمرة إلى تحقيق التوازن في شبكة علاقات الأردن الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً بهدف تحقيق استقراره السياسي.

وقد حمل مطلع عقد التسعينات من القرن الماضي تحديات كبيرة للأردن، أوصلت العلاقات الأردنية - الأمريكية إلى أدنى مستوياتها متأثرة بتداعيات أزمة الخليج، التي نجمت عن اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت في 2 آب 1990، وما أفرزه ذلك الاجتياح من تداعيات بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام (1991)، ساهمت في تآزم علاقات الأردن مع الولايات المتحدة بشكل لم تعهده من قبل، فقد أثار الموقف الأردني من الأزمة غضب الولايات المتحدة عندما بقي الأردن بعيداً عن التحالف الدولي ضد العراق أثناء حرب الخليج الثانية، إلا أن دخوله الفاعل في عملية السلام بعد مؤتمر مدريد عام (1991)، أسهم في إعادة التوازن إلى علاقاته مع الولايات المتحدة (التل، 2003: 49)، بالإضافة لامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم القرارات المتعلقة بمسألة اللاجئين الفلسطينيين خاصة القرار (194) في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نهاية عام (1991)، وحثها أن القضية تبحث عن المسارات الثنائية والمتعددة (الطويل، 1996: 120).

وإن حاجة الأردن لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية (انطلاقاً من مبدأ السعي للحفاظ على المصالح الوطنية والقومية، وإدراكاً لأهمية هذه العلاقة وتأثيرها المباشر على السياسة الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي)، قد دفعت صانع القرار السياسي الأردني للنظر باهتمام كبير إلى ضرورة تطوير علاقاته مع الجانب الأمريكي خدمة للمصالح الوطنية الأردنية، خاصة بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على القوة والسيادة والتفرد في العالم اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وامتلاكها وسائل وآليات لحل بعض القضايا والإشكاليات التي يعاني منها الأردن. لذلك أصبحت العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للأردن إحدى المؤثرات الدولية على السياسة الخارجية الأردنية وتوجهات صانع القرار السياسي الخارجي الأردني، وهذا الأمر زاد من الاهتمام المباشر بالشأن الأمريكي إزاء التطورات العربية والإقليمية والدولية، وقد تطورت العلاقة بشكل إيجابي مع الولايات المتحدة بعد أن قام الأردن بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، ونظر إلى العلاقة مع العراق وفقاً للاعتبارات السياسية القائمة على تحقيق مصالح الأردن الوطنية، فكان لذلك أثر إيجابي ألقى بظلاله على تحسن العلاقات الأردنية - الأمريكية.

وتتأثر العلاقات الأردنية - الأمريكية حالياً بالأحداث الإقليمية الجارية في منطقة الشرق الأوسط والمتعلقة بالمسألة السورية والبرنامج النووي الإيراني؛ وتطورات القضية الفلسطينية، وعليه، لا بد من توضيح الموقف الأردني من تلك التطورات والأحداث كونها تشكل الوعاء الحقيقي الذي ولدت فيه العلاقات الأردنية - الأمريكية، وكما يلي:-

1- الموقف الأردني من إيران: تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وفقاً لتوجهات إستراتيجيتها في المنطقة، وبالنظر للظروف التي تمر بها أزمة البرنامج النووي الإيراني، فقد اهتمت الولايات المتحدة بالمواقف الإيجابية للأطراف

الإقليمية في الشرق الأوسط من هذا البرنامج كونها تخدم توجهاتها إزاء هذه الأزمة، ويمكن للعلاقات الأردنية الأمريكية أن تتأثر سلباً أو إيجاباً حسب الاستجابة الأردنية للتوجهات الأمريكية بهذا الشأن.

وقد مرت العلاقات الأردنية - الإيرانية منذ ثمانينات القرن العشرين بحالة متأرجحة بين العداء والدبلوماسية الحذرة، وذلك لعدم توصل الطرفين إلى أرضية مشتركة واضحة المعالم يمكن أن تقوم عليها تلك العلاقات، نتيجة المساندة الأردنية للعراق في حربه ضد إيران خلال الفترة (1980 - 1988)، بالإضافة للموقف الأردني المساند لدولة الإمارات العربية المتحدة في أزمة الاحتلال الإيراني للجزر العربية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فيما شهد عقد التسعينات حالة من التحسن التدريجي في العلاقات بين البلدين حيث أعيد فيها النشاط الدبلوماسي بعد مبادرة الأردن بغلق مكاتب حركة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني في عمان (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001: 34). ثم توترت العلاقات بين البلدين في عام (2000) بعد قيام إيران بتجنيد عناصر أردنية وعربية على الأراضي الأردنية (الجرابعة، 2012: 46).

وفي عام (2003) تحسنت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وإيران إثر الزيارة التي قام بها الملك عبد الله الثاني إلى إيران وهي الزيارة الأولى من نوعها بين البلدين منذ سقوط نظام الشاه عام (1979)، إلا إن العلاقات عادت وتدهورت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق خاصة مع تنامي المخاوف الأردنية من ازدياد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، حيث عبر عن تلك المخاوف الملك عبد الله الثاني بتصريحات ادلى بها في كانون الأول (2004) التي حذر فيها من الأطماع الإيرانية لإقامة ما أسماه " بالهلال الشيعي " (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001: 37).

في الجانب الآخر الخاص بالبرنامج النووي الإيراني بقي الأردن على موقفه الثابت برفض الخيار العسكري ضد إيران لأنه ربما يدرك أن نتائج تلك الحرب ستكون مدمرة على المنطقة بأسرها (خيطان، 2012 وسلامه كيلة، الجزيرة نت). لذا فقد كان للموقف الأردني من برنامج إيران النووي تأثير إيجابي في استمرار تقديم الدعم الأمريكي للأردن بصيغة مساعدات اقتصادية وعسكرية تساهم في تطوير مجرى العلاقات الأردنية - الأمريكية.

2-الموقف الأردني من الأحداث في سوريا: يرى الأردنيون أن السيناريو الأسوأ في سورية هو اندلاع حرب أهلية شاملة عندها يصبح من المستحيل النجاة من الانزلاق نحو الهاوية.

لذا أعلن الأردن عن رأيه في القضية حيث أكد مرارا على ضرورة وقف العنف بالسرعة القصوى وإحلال السلام والبدء بعملية انتقال سياسي للسلطة هو أقل الشرور وهذا الموقف ينسجم مع مبادئ السياسة الخارجية الأردنية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كذلك ابتعد الأردن عن محاولات بعض الدول التي حاولت دفعه للانغماس بالصراع الدائر في سوريا وفضل بل والتزم الحياد.

إن السعي الدولي لزعج الأردن بالمسألة السورية بدأ فعلياً بعد دخول بعض المنشقين من سلاح الجو السوري إلى الأراضي الأردنية، فمثلا بعد هبوط طائرة مقاتلة يقودها طيار سوري (برتبة عقيد) هارب من بلاده إلى الأردن ازداد الضغط على الأردن وأصبح في موقف لا يحسد عليه فهو يتعرض لمحاولة إخراج إجباري من حالة الحياد التي فضل البقاء بها منذ اندلاع الأزمة، خاصة أن الأردن لم يساير الموقف الخليجي - السعودي والقطري - والدولي الغربي الأمريكي في الفترة الماضية (السبايلة، 2012).

لقد وجد صانع القرار الأردني بأن المسألة السورية بدأت تشكل حلقة من الحلقات المهمة و العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية - الأمريكية، حيث باتت المواقف الأردنية محسوبة الخطوات في طريقة التعامل مع هذا العامل، خاصة بعد أن بدأت الولايات المتحدة بممارسة دورها نحو الشأن السوري الذي عبرت عنه من خلال تصريحات قادة الدولة الأمريكية.

3. الموقف الأردني ومحورية القضية الفلسطينية: أعلن الأردن وفي مناسبات متعددة عن الموقف الأردني من القضية الفلسطينية حيث يرى بأنها الأبرز في كل الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم. وحاول في الوقت نفسه تقديم الدعم للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة المتمثلة بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران لعام(1967) مستندا بهذا الإعلان إلى الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها خاصة مبادرة السلام العربية.

ومن الجانب الآخر، انتقد الأردن ولا يزال الإجراءات الإسرائيلية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، التي لا تتماشى مع القوانين والأعراف الدولية منها ما يتعلق بالاستيطان حيث يعتبره غير قانوني وغير شرعي ومنها ما يتعلق بتهدية الشعب الفلسطيني خارج أرضه.

كذلك أكد الأردن على ضرورة التنسيق مع بين الشعبين الأردني والفلسطيني مع دعواته المستمرة لإقامة دولة فلسطينية عبر المفاوضات كونها الطريق الأسلم لشعوب المنطقة.

وتأكيداً للموقف الأردني المتميز تجاه القضية الفلسطينية قام الملك الأردني عبد الله الثاني بزيارة رسمية إلى مدينة رام الله في الضفة الغربية يوم الثامن من نيسان 2012، إذ عدت الزيارة بمثابة رسالة تؤكد بأن الأردن مع أشقائه الفلسطينيين من خلال اللقاء مع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس، وبأن القضية الفلسطينية حاضرة في المشهد الإقليمي والدولي

تلافاً لأي تراجع لمكانة هذه القضية خصوصاً في فترة الربيع العربي، وبأن الأشقاء الفلسطينيين ليسوا وحدهم في طريق الحصول على حقوقهم الوطنية الكاملة على التراب الوطني الفلسطيني. الأمر الذي أزعج القيادة الإسرائيلية كون الزيارة لم تشمل القدس للقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إذ يرفض الملك عبد الله لقاءه منذ فترة نتيجة السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه عملية السلام من خلال الاستمرار ببناء المستوطنات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة (منتدى الحقيقة الدولية، 2012).

المبحث الثاني

أبعاد العلاقات الأردنية - الأمريكية

جاء تطور العلاقات الأردنية - الأمريكية بشكل واسع بعد نهاية الدور البريطاني في الأردن أثر تعريب الجيش عام (1956)، إذ نمت المساعدات الأمريكية المقدمة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي رسمت صورة واعدة لأبعاد العلاقات بين البلدين في ضوء رسالة السياسة الخارجية الأردنية التي بنيت على حماية المصالح الوطنية لـلأردن والمحافظة على مكتسباتها، وتعزيز دور الأردن القائم على الانفتاح والوسطية والاعتدال إقليمياً ودولياً، فبرز بموجب ذلك عدد من الأهداف المؤسسية للدبلوماسية الأردنية، يأتي في مقدمتها تحسين وتعزيز وتنمية علاقات الأردن بالدول الأخرى وعلى رأسها الدول الكبرى التي لها إمكانيات متميزة بغية توظيفها لخدمة مصالح الأردن وقضايا المنطقة (وزارة الخارجية الأردنية، 2011).

وبالمقابل اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بأبعاد علاقاتها مع الأردن بعد أن لاحظت دوره المتميز في عملية السلام العربي - الإسرائيلي، وتصديه لأعمال العنف والإرهاب الذي شكل دليلاً قاطعاً على مراعاة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، فقدمت له المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية من أجل الحفاظ على استقراره وازدهاره، وتعزيز التزامه بالسلام والاعتدال واستقرار المنطقة، كما تقوم الولايات المتحدة بتشجيع الجهود الأردنية لتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل للشعب الأردني.

يتناول هذا المبحث أبعاد العلاقات الأردنية - الأمريكية من خلال المطالب التالية:-

المطلب الأول: أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن

المطلب الأول

أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية

للعلاقات الأردنية - الأمريكية أبعاداً سياسية مهمة ساهمت في انطلاقها نحو الآفاق الرحبة، إذ يأتي بُعد تحقيق المصلحة الوطنية في مقدمة أهداف السياسة الخارجية الأردنية، وقد تطلب هذا البُعد إقامة علاقات قوية ومتينة مع دولة كالولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان الحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والأمني، ونظر الأردن إلى ذلك البعد من خلال المميزات التي تتوفر فيه والتي تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل بالآتي:-

أ. العامل الجغرافي: يلعب المتغير الجغرافي من حيث الموقع والمساحة والموارد الاقتصادية الأولية وتأثير الظروف المناخية دوراً مهماً على توجهات السياسة الخارجية بشكل إيجابي أو سلبي على حد سواء. توافقا مع ذلك فإن دراسة سريعة لموقع الأردن وإمكاناته نجد أن الأردن يقع في وسط الوطن العربي وفي قلب الأزمات الإقليمية الخاص منها بالقضية الفلسطينية أو منطقة الخليج العربي (نهار، غازي: 26: 1997). إن قربها من الحدود مع فلسطين المحتلة وإسرائيل واحتلاله لأكبر خط محاذ لفلسطين البالغ حوالي 650 كم جعله عرضة للتهديد المباشر والمستمر من الكيان الصهيوني ودول الجوار العربية التي تختلف معه بالمركبات والفكر معاً. بالمقابل هذا الموقع جعل هذا البلد العربي يبحث عن دول صديقة للمساعدة ومن هنا حاول تطوير علاقاته السياسية والدفاعية مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ب. العامل السكاني: يعتبر المتغير السكاني من العوامل الرئيسية التي تؤثر إيجاباً أو سلباً على تحقيق أو عدم تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وذلك من خلال دعم أو تحجيم القرار

السياسي الخارجي للدولة. ان تلك الاهمية ترتبط مع جوانب سكانية متعددة ممثلة بالوحدة الوطنية والعلاقة التداخلية بين الكم والنوع السكاني والانسجام في العادات والتقاليد والقيم وغيرها. ان الكم السكاني الكبير والنوع المتطور يفيد في التنمية الوطنية الشاملة وفي رفق القوات المسلحة بعناصر بشرية ايجابية قادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة (نهار، غازي 1997: 35). واذا نظرنا الى السكان في الاردن نجد ان هذا البلد كغيره من الدول النامية من يعاني من سوء توزيع الثروة السكانية وتكديسها في مناطق دون اخرى مع انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي، ويواجه تحديات خارجية مستمرة ناتجة عن ظروف المنطقة العربية لحالة تنعكس سلبا على ميزانه التجاري وعلى التغيير الاجتماعي وتحد من حرية صانع القرار في هذا البلد.

ج. العامل الاقتصادي: يعتبر المتغير او العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية الاردنية وعلى علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها. فاذا ابتعدنا عن الخوض في تفاصيل الاقتصاد الاردني الفنية بحد ذاتها ومن خلال الاطلاع على سمات الاقتصاد الاردني نجده اقتصاد ضعيف نشأ ومنذ تاسيس الدولة على المساعدات الخارجية المقدمة لاردن من بريطانيا وامريكا ودول الخليج العربية (مهنا، امين 1989: 77). وبناء على العجز في الميزان التجاري الاردني ونظرا لتبعية الاقتصاد للدعم الخارجي ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة نتيجة للظروف السياسية في فلسطين والعراق وليبيا وسوريا ونزوح مئات الالاف من تلك الدول الى الاردن كلها اثرت بطرق مختلفة على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والصحة وغيرها في هذا البلد واصبحت مثيرة للقلق (مهنا: 144).

صحيح القول ان الدولة الاردنية حاولت ولا تزال للحد من ضعف الاقتصاد الاردني، الا انه لا يزال يعاني من مشكلة قلة صادراته نتيجة لشح موارده الاقتصادية وازدادت اباء القروض الخارجية واخذت تستحوذ على جزء كبير من عائدات الصادرات الاردنية والمدخرات الوطنية والدخل الوطني الاردني.

إن مجموع هذه العوامل ساهم بشكل كبير في زيادة أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية التي قامت برفع مستوى العلاقات بين البلدين الصديقين على مختلف الصعد إلى مراتب متميزة، من خلال دورها الداعم للأردن في مواجهة التحديات الاقتصادية عبر البرامج الحكومية والمساعدات المالية والفنية التي تقدمها في جميع المجالات التي من ضمنها تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في مجال التبادل التجاري بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وجذب الاستثمارات الأمريكية لتستفيد من مناخ وفرص الاستثمار في الأردن. خاصة بعد أن أثبتت النتائج النجاح الكبير الذي تحقق من اتفاقية التجارة الحرة منذ عام (2000)، إذ تضاعف التبادل التجاري خمس مرات ليصل حجم التجارة بين البلدين إلى ما يزيد على ملياري دولار مما يجعل السوق الأمريكي يحتل الترتيب الثاني بعد العراق في قائمة أسواق الصادرات الأردنية.

ومن جانب آخر فإن الأردن حاول في تعزيز بيئته الاستثمارية مما شجع كبريات الشركات العالمية والعربية للاستثمار في الأردن في مختلف القطاعات الاقتصادية، مما ساهم في جذب رؤوس الاموال من تلك الاستثمارات مستفيدة من الأمن والاستقرار في الأردن (حديث حمدي الطباع المنشور في جريدة الدستور الأردنية بتاريخ 19/6/2012).

المطلب الثاني

أبعاد الاهتمام الأمريكي بالأردن

تتمتع المنطقة العربية بموقع هام في السياسة الكونية والصراع بين القوى الدولية المتنافسة التي تتصارع لتحقيق مصالحها القومية في بقاع العالم المختلفة. ان لهذه المنطقة اهمية كبيرة من حيث الموقع الهام ووقوعها على منافذ بحرية وتحتوي على مخزون نفطي كبير وتعتبر سوق استهلاكي للمنتجات الاجنبية، ناهيك عن ارتباط انظمتها السياسية والاقتصادية بروابط متعددة مع الولايات المتحدة الامريكية ودول اوربا الغربية. ان هذه العوامل اكسبتها اهمية كبيرة في الصراع الكوني وجعلت الادارة الامريكية تعتبرها منطقة نفوذ لها حيث رسمت لها سياسات خاصة محددة ضمن اهداف منها ضرورة المحافظة على الانظمة الصديقة لها فيها والوصول الى منابع النفط والمحافظة على مصالحها الحيوية ولتحقيق ذلك سعت امريكا لتطوير علاقاتها مع الدول التي تنتهج منهجها السياسي ضمن ما يسمى بدائرة العالم الحر والذي يعتبر الاردن جزء من هذا العالم. وبناء على ما ذكر اعلاه رسمت الولايات المتحدة لها سياسات ذات ابعاد متعددة منه جيوستراتيجية وامنية وسياسية.

في البعد الجيوسراتيجي: ينطلق الموقف والتصور الأمريكي الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية من خلال رؤيتها للاهمية الاستراتيجية التي تحتلها المنطقة العربية من جانب ومن رؤيتها الكونية وصراعها مع الدول الاخرى المنافسة لها على هذه المنطقة مثل روسيا والصين وغيرها من الجانب الاخر.

لتحقيق مصالحها القومية بحثت امريكا عن بناء علاقات صداقة وتعاون مع دول متعددة في المنطقة وكان الاردن احد تلك الدول. لقد ظهر الاهتمام الأمريكي بالأردن مع نهاية العقد الرابع في القرن العشرين إذ أقيمت العلاقات بين البلدين لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها

الأبعاد الجيوستراتيجية نتيجة لوقوع الأردن بالقرب من مناطق الصراع، الأمر الذي جعله يصبح مدار اهتمام القوى الإقليمية الرئيسة المحيطة به، والقوى العالمية الكبرى التي لها مصالح حيوية في المنطقة خصوصاً الولايات المتحدة. ان موقعه المتميز في قلب منطقة الشرق الأوسط ومكانته في النظام الإقليمي العربي جعله حلقة الوصل بين الأقطار العربية. فلو تجاوزنا المنظور الفكري القومي الى الواقع العملي نجد ان هذا البلد يقع بين دول عربية تفوقه قوة من حيث العنصر السكاني والعسكري والاقتصادي وتختلف معه فكراً. فكل دولة من دول الجوار الجغرافي للاردن العربية مثل سورية والسعودية والعراق والغير عربية ممثلة بالكيان الصهيوني لكل منها تصوراتها الفكرية وسياساتها الخارجية واهدافها التي قد لا تتلاقى مع اهداف وتوجهات السياسة الخارجية الاردنية(نهار،26:1997)

لقد قام الاردن بعدة نشاطات جعلته محط احترام دولي منها اتباعه لسياسة الاعتدال ومساهمته بالعديد من النشاطات الانسانية العلمية والطبية وحفظ السلام والامن في المنطقة العربية وبدول الصراع. واذا تتبعنا تحركاته السلمية نجد ان له مثلاً، سبع مستشفيات في مناطق الصراع وأكثر من (40) ألف عسكري في قوات حفظ السلام (الندوة الفكرية التي أقامها مركز الرأي للدراسات في 14 تشرين الثاني 2008).

اما بالنسبة للولايات المتحدة فلقد نظرت إلى الأردن من خلال ما يمكن له أن يؤديه من دور في توفير بيئة أمنية مناسبة لها خاصة بعد أن ازداد اهتماماتها بالمنطقة وتحديداً في منطقتي الشرق الاوسط والخليج العربي نتيجة لموقعها الاستراتيجي واحتوائها على اكثر من (65 %) من احتياطي نفط العالم (جوهر، 1998: 15).

ففي ظل التغيرات الدولية الناجمة عن حرب الخليج الثانية وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، ازداد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص،

حيث تمكنت الولايات المتحدة من جمع أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي في مؤتمر مدريد نهاية عام 1991 الذي نتج عنه إجراء المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والعرب، مما أدى لانعقاد اتفاقية بين الفلسطينيين واسرائيل سميت باتفاقية (غزة أريحا عام 1993) مع السلطة الوطنية الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة عام 1994 مع الأردن. وقد وجدت الولايات المتحدة انسجاما او تقاربا في الموقف مع الأردن في العديد من القضايا التي تخص مثلا مقاومة الارهاب وضرورة تحقيق السلام وانهاء حالة الحرب مع اسرائيل وتلك المواقف تتسجم مع التوجهات الامريكية ورغباتها (يوسف، 1997: 224).

اما في البعد السياسي: فلقد ساهم التوافق السياسي الكبير بين التوجهات الأمريكية والأردنية في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في دفع الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بعلاقتها مع الأردن، مثل مقاومة الشيوعية ومقاومة الارهاب وتحقيق السلام في المنطقة غيرها.

لقد استندت العلاقات الأردنية - الأمريكية إلى أبعاد سعى من خلالها كل منهما إلى تطوير تلك العلاقات عبر الاهتمام المتبادل لكل طرف تجاه الآخر. فقد جاءت التوجهات الأردنية نحو القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة التجاوب مع جهود السلام الأمريكية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، بحيث أسهم هذا التجاوب في توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية بتاريخ 1994/10/26، مما زاد من الاهتمام الأمريكي بالشأن الأردني وتم التعبير عنه من خلال الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي للأردن بهدف تحسين قدرات الأردن الدفاعية والمساهمة في تخفيف الأعباء الضاغطة عليه، وذلك تقديراً لجهود الأردن في إحلال السلام، ولدوره الكبير كعامل أمن واستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية.

المبحث الثاني: المساعدات الأمريكية للأردن

المطلب الأول: المساعدات السياسية الأمريكية للأردن.

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن.

المطلب الثالث: المساعدات الإنسانية الأمريكية للأردن

المطلب الأول

العوامل الداخلية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الأردنية- الأمريكية

لقد اشار الباحث في الفصل السابق من هذا البحث الى وجود حالة ضعف في الاقتصاد الاردني، ولتلافي الضعف حاولت الدولة الاردنية وضع خطط تنموية ضمن مراحل متعددة ووقعت اتفاقيات اقتصادية للحصول على القروض والمساعدات المالية لتنفيذ تلك الخطط. لقد سعى الأردن باستمرار إلى توظيف علاقاته مع دول متعددة ومن ضمنها الولايات المتحدة لخدمة الجانب الاقتصادي السياسي في هذا البلد. فقد وقع عدة اتفاقيات منها اتفاقية للاستثمار مع الولايات المتحدة عام (1997) واتفاقية تنظيم التجارة والاستثمار عام (1999) ساهمت الاولى في خدمة جهود الإصلاح الاقتصادي في الأردن خصوصاً مجالي الاستثمار والجمارك، ومثلت الثانية منطلقاً للعلاقات الاقتصادية المثمرة بين البلدين أعقبها الزيارة الأولى للملك عبد الله الثاني إلى الولايات المتحدة، حيث وافقت انذاك الإدارة الأميركية على توقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الأردن.

وقد ساهمت تلك الاتفاقيات في توفير مدخل لتصريف البضائع الأردنية، في الاسواق الأميركية، مما ادى الى رفع مستويات الصادرات الأردنية لامريكا بشكل كبير. ولانجاح تلك الاتفاقيات بادرت الدولة الاردنية بوضع بعض الخطوات الضرورية منها مثلاً التحول إلى اقتصاد السوق، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وإحداث تغييرات هيكلية في تركيبة الاقتصاد، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية، والسعي إلى زيادة الصادرات والتخفيف من سياسات الحماية التجارية وقد اعتبرت تلك الخطوات بداية لعمليات مسيرة الإصلاح الاقتصادي الذي جاء كرد فعل من أجل إحداث التغيير على ضوء أزمة اقتصادية، أظهرت عدم

القدرة على الاستمرار بالسياسات الاقتصادية السابقة، فاستند التغيير إلى مسائل رئيسية هدفت إلى التحول (جريدة السجل الأردنية الأسبوعية في 2010/2/1، العدد 8)

لقد واجه الأردن أثناء تطبيق تلك الإجراءات عقبات اجتماعية واقتصادية نتيجة للظروف السيئة التي مر بها الأردن، الأمر الذي دفع صانع القرار الأردني للإعلان عن وضع برامج اصلاحية لاصلاح الاقتصاد الاردني من اجل تحقيق بعض الأهداف مثل العمل على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي وتفعيل الخصخصة، والسعي لإيجاد حلول مستدامة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأردن وغيرها.

كذلك حاولت الدولة الاردنية وضع خطط لمواجهة الوقائع الاجتماعية والاقتصادية السلبية مثل: الفقر والبطالة والدين العام وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية.بالاضافة لذلك وضعت الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة هذه التحديات، بهدف تجاوز الإحباط والإخفاق الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، (جريدة السجل الأردنية في 2010/2/1).

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توثيق علاقاتها الاقتصادية مع الأردن إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تعزز إستراتيجيتها الاقتصادية في المنطقة العربية من خلال الاستفادة من السوق الاردنية أمام البضائع الأمريكية، وعملت ايضاً على تشجيع الاستثمارات في الأردن (نوار، 1981: 72).

الا أن الولايات المتحدة اكتشفت أن علاقاتها الاقتصادية مع الأردن تتأثر سلباً بمجموعة من العوامل منها مثلاً حجم الصادرات والميزان التجاري بين الأردن والولايات المتحدة الذي أثر سلبياً على مصالح الأردن، وتردي الوضع الاقتصادي في الاردن وحاجته الماسة للإصلاح الاقتصادي الذي لم يتم تنفيذه نتيجة لافتقار الإصلاح إلى الدعم الشعبي جراء تشكيك الرأي العام

في الإصلاحات الجارية او لعدم جدية الدولة باجراء تلك الاصلاحات، إذ إن إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن تتطلب مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية ؛ وعجز الحكومة الأردنية عن تطبيق إصلاح اقتصادي صحيح (العيسة، 2007: 2).

بالإضافة الى ذلك فان الوضع السياسي داخل الأردن لم يساهم في تطوير الاقتصاد الاردني ولا حتى في تطوير العلاقات الامريكية -الاردنية. أن تطورات الوضع السياسي الداخلي في الأردن اثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، (شقديح، 2010).

على الرغم من الصداقة الاردنية- الامريكية الا ان المساعدات الأمريكية المالية للأردن في عام (2011) رافقتها شروط من قبل امريكا تضمنت ضرورة قيام الأردن بتحقيق إصلاحات تشريعية، وأخرى تتعلق بقطاع الأعمال، وتشجيع الاستثمار، كما أن المساعدات الأمريكية الاعتيادية لعام(2012) البالغة (360) مليون دولار رافقتها شروط اخرى (منتدى الحقيقة الدولية، 2012).

فعلى الرغم من الشروط التي طرحتها امريكا على الاردن الا انها استمرت بتقديم المساعدات المالية لهذا البلد، فمثلا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منحة نقدية إضافية جديدة للأردن بقيمة 100 مليون دولار، خصصت لدعم الموازنة العامة للعام 2012، وقد جاء تقديم هذه المنحة في ظل ظروف دقيقة مرت بها الموازنة العامة للاردن، بسبب استمرار تداعيات التطورات الإقليمية، وتحديات الطاقة التي تواجهها الأردن (وكالة سرايا الإخبارية، 2012).

كما وقع الأردن في (20 أيلول 2012) اتفاقية منحة تقوم الحكومة الأمريكية بموجبها بتقديم حوالي(50) ألف طن من القمح للاردن بقيمة (17) مليون دولار، ضمن برامج

المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء الإعلان عن هذه المنحة الاستثنائية خلال زيارة الملك عبد الله الثاني لواشنطن مطلع عام 2012، بهدف التقليل من آثار التحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها الأردن، وعلى ان تساهم عوائد حصيلة مبيعات منحة القمح لتمويل مشروع إنشاء سد الكرك المدرج في قانون الموازنة العامة للعام (2012) بقيمة (10.56) مليون دولار ولمدة ثلاث سنوات (منتدى البوابة، 2012).

إن حصول الأردن على المنح المذكورة أعلاه من أمريكا يمكن أن يطور العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية نحو الأفضل.

المطلب الثاني

العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية

بنظرة سريعة للعوامل الداخلية التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الأمريكية - الأردنية وجد الباحث ان تلك العوامل يشوبها الضعف مقارنة بحجم التحديات التي تواجه الاردن وتبين للقارئ ان صانع القرار الاردني تتحكم به هواجس امنية متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية على حد سواء. وعندما نحاول البحث في العوامل الخارجية المؤثرة في العلاقات الأردنية - الأمريكية فانه لا بد لنا من الاخذ بعين الاعتبار موقع الدولة في العلاقات الدولية وامكاناتها الداخلية ومدى تاثيرها بتلك العوامل.

بالنسبة للاردن يتاثر بطبيعة النظم الفرعية والاقليمية العربية نظرا لصغر حجمه وقلته امكاناته او ضعفها وقربه من الصراع العربي - الاسرائيلي ومن النزاعات الدائرة في المنطقة العربية. والجدير بالملاحظة القول هنا ان النظام الاقليمي يرتبط او هو جزء من النظام الالهم والاكبر وهو النظام العالمي. بالمقابل فان الولايات المتحدة تعتبر قوة عظمى لها سياسة كونية وامكانات كبيرة. ومن هنا يمكن القول هنا ان الاردن ينظر إلى علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية من منظار المصلحة الوطنية والقومية، وبأنها علاقات ذات طابع استراتيجي.

في الجانب الاخر فان الاردن معني مباشرة بما يحتويه النظام العربي من ازمات في جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية. فانتماء الاردن للامة العربية وموقعه الجغرافي القريب من الازمات التي يعاني منها النظام العربي جعلته يعيش هموم الامة وينغمس فيعا ويعاني من الضغوط المرافقة لها والمترتبة عليها. ان التحدي الاول الذي يشمله النظام العربي ويشكل تهديدا

للأردن يتمثل بالوجود الصهيوني في فلسطين ومخططاته الاستعمارية وحتى بعد توقيع ما يسمى بمعاهدة السلام مع العرب.

لقد سعى الأردن من خلال علاقته بالولايات المتحدة إلى تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط وبذل الجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية. إن موقعه الجغرافي وضعف إمكاناته تملّي عليه ضرورة العمل الجاد من أجل التكيف مع محيطه الجغرافي ومواءمة سياساته وأهدافه مع سياسات وأهداف الدول المجاورة، كما أن حساسية التركيبة السكانية المعقدة في الأردن تفرض عليه ضرورة الأخذ باحتياجات أمنية صارمة بفعل العوامل الخارجية، إذ يشكل الأردنيون من أصل فلسطيني نسبة كبيرة من الشعب الأردني، وقد انخرط عدد كبير من هؤلاء في الحياة المجتمعية بما فيها الحياة الاقتصادية الأردنية، ويشعر العديد منهم بأن وجوده في الأردن مؤقت ويرى في العودة إلى فلسطين ضرورة وحتمية تاريخية، فيما أصبح القسم الآخر مزدوج الولاء لا يدرك سياسة التركيبة الديمغرافية في الأردن جراً تأخر وضع حلول لقضية النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي (التل، 2003: 22).

وربما فرض هذا الأمر على الأردن القيام ببناء علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية حرصاً منه على تحقيق المصلحة الأردنية ولاعتقاد القيادة الأردنية بأن الولايات المتحدة هي الدولة القادرة على إيجاد الحلول للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس العدل والإنصاف، كذلك المتعلقة بالتجاوب مع جهود السلام الأمريكية التي نتج عنها توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية عام (1994)، بناء على ذلك التوجه جاء الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي إلى الأردن بوصفه عامل أمن واستقرار وتوازن في منطقة الشرق الأوسط ولجهوده في إحلال السلام.

اما في الجانب الاقتصادي فمن المعلوم ان الأردن دولة محدودة الموارد ويعاني اقتصادها من مشكلات متنوعة وكثيرة، لذا تشكل المعونات الخارجية أحد أهم المصادر الرئيسية للدولة، ويشير الواقع الاقتصادي في البلاد إلى إن تحسن الوضع الاقتصادي محدود نسبياً مما يجعل قبول المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أمراً ضرورياً (أبو دية، 1990: 59)، وقد تمثل الدعم الأمريكي للأردن من خلال تلقيه للمساعدات الخارجية الإقليمية والدولية، والاستفادة من الاستشارات الغربية الفنية وغيرها (التل، 2003: خ).

إن الاهتمام التي حظي به الأردن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، جعلته قريباً من الخيارات الأمريكية التي نمت في ظل تطورات حاسمة في النظام الدولي جراء تغير الأوضاع الدولية، إذ قامت الولايات المتحدة باتباع سياسات مختلفة ومتفاوتة التأثير تجاه دول بمنطقة الشرق الأوسط والعالم الذي شهد تغيراً في القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وحددت مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة زمنية معينة.

وقد لعبت تلك التغيرات دوراً ضاعطاً على السياسة الخارجية الأردنية دفعت بصانع القرار الأردني للمشاركة بمؤتمر مدريد عام (1991) بعد أن تأثرت العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية بشكل سلبي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام (1991)، وبشكل ايجابي في فترة ما بعد مؤتمر مدريد للسلام.

فأثر ذلك التجاوب بشكل واضح وكبير على العلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية، إذ يمكن إجمال تلك العوامل بالتالي: -

أولاً: مسايرة العقائد الفكرية السائدة في العالم:

لقد استمرت العلاقات الأردنية - الأمريكية بمسيرتها الإيجابية نتيجة الاهتمام الأمريكي بالأردن نتيجة لموقعه الهام في منطقة الشرق الأوسط، ولتبنيه سياسة ليبرالية تتسجم مع المعتقدات الفكرية الغربية ولإسهامه في استقرار المنطقة من جهة ومقاومة الشيوعية من جهة أخرى فكان الأردن جزءاً منها، إذ نظرت له عاملاً داعماً للمعسكر الغربي في منطقة الشرق الأوسط، فكان التوجه الأمريكي ينصب للعمل الجاد من أجل بلورة عدد من التحولات الاقتصادية الجديدة اللازمة لتحقيق ارتباط المنطقة بها.

إن شروع الولايات المتحدة بتنفيذ هذه الإجراءات ساهم في خلق فرص جديدة للعلاقات الاقتصادية الأردنية - الأمريكية، فقد جرى تنظيم العلاقات التجارية والمالية بين البلدين عبر تأهيل المناطق الصناعية، وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة، ودفع الأردن للسير الجاد ضمن نطاق اقتصاد السوق، والعمل على دعم الأردن وتأييده من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة، وتقديم الخبرات الفنية من المؤسسات الأمريكية ذات العلاقة، والمساعدة التدريبية والفنية لتبني آليات مناسبة تخدم القطاع الاقتصادي الأردني، فضلاً عن تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية سنوية للأردن (التل، 2003: 71).

ثالثاً: الموقف من امتلاك الأسلحة الإستراتيجية غير التقليدية: لقد بلورت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة تشير إلى أن امتلاك دول منطقة الشرق الأوسط - عدا إسرائيل - للأسلحة الإستراتيجية، يشكل تهديداً متزايداً لمصالحها في حالة نشوب حرب في المنطقة مستقبلاً،

ونظرت إلى أن امتلاك دول منطقة الشرق الأوسط لهذا النوع من الأسلحة يقلل من قدرتها على إدارة شؤون المنطقة وفق سياساتها ومصالحها، كونه يهدد أمن الكيان الإسرائيلي في ظل عدم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، ويدفع بعض دول المنطقة إلى الشعور بالقوة والقدرة على معارضة السياسة الأمريكية، وقد يسمح للدول الحليفة باتخاذ مواقف أكثر تشدداً تجاه إسرائيل في المستقبل (يوسف، 1997: 224). لذلك شكلت حرب الخليج الثانية عام (1991) تهديداً مباشراً لمصالحها الحيوية المتعلقة بالنفط العربي والكيان الإسرائيلي وهما من الخطوط الحمراء التي لا يسمح بتجاوزها ضمن الإستراتيجية الأمريكية.

وهنا التقت وجهات النظر الأمريكية والأردنية، بشأن ضرورة الحفاظ على استقرار منطقة الشرق الأوسط وجعلها خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتخليص المنطقة من هذه الأسلحة عبر نزعها من الدول الحائزة عليها، خاصة أن عدد الدول المحيطة بالأردن كانت تمتلك فعلياً أسلحة الدمار الشامل كالعراق، ومنها من لديها القدرة على امتلاكها كالسعودية، فجاءت الدعوة الأردنية لدخول جميع دول المنطقة في معاهدة الحد من الانتشار النووي وإخضاع منشآت هذه الدول لرقابة وكالة الطاقة الذرية (القرعان، 1993: 66).

وفي ضوء ذلك توافرت مجموعة من العوامل الجيوستراتيجية إذ أصبح للأردن موقع مهم ومؤثر في التوجهات التي تؤمن بها الولايات المتحدة وتسعى لتنفيذها ضمن إستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي زاد من الاهتمام الأمريكي بالأردن بسبب الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها ضمن منطقة الشرق الأوسط، مما ساعد في زيادة الدعم الاقتصادي المقدم له ضمن برنامج المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن.

المبحث الثاني

المساعدات الأمريكية للأردن

تعود جذور العلاقات بين الأردن والولايات المتحدة إلى عام (1949)، عندما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، ومنذ ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة مهتمة دائماً بتقوية علاقاتها مع الأردن وتدعيمها، إلا أن التطور الكبير في مستوى العلاقات حصل في عام (1974) في ضوء زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون إلى الأردن إذ تم الاتفاق على إنشاء لجان مشتركة ما بين البلدين، للإشراف على كافة أوجه التعاون في مجالات التجارة، التنمية، المساعدات العسكرية والفنية والاقتصادية لتمكين الأردن من المساهمة في سلام منطقة الشرق الأوسط واستقرارها.

وفي عام (1975) قام الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، بتصنيف الأردن كمستفيد من القانون الذي يعطي الأردن ميزة الاستفادة من تصدير سلع معينة معفاة من الرسوم الجمركية للولايات المتحدة. كما قامت الولايات المتحدة بدعم الأردن من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية على مدى السنوات السابقة (الموقع الرسمي للحكومة الإلكترونية الأردنية، العلاقات الأردنية - الأمريكية).

وقد تنوعت المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة إلى عدد من الأنواع تناولها هذا المبحث من خلال المطالب التالية:-

المطلب الأول: المساعدات السياسية الأمريكية للأردن.

المطلب الثاني: المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن.

المطلب الأول

المساعدات السياسية الأمريكية للأردن

أدت المساعدات والاستثمارات الأمريكية داخل الدول النامية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص إلى تطور وزيادة تحقيق المصالح الأمريكية في هذه الدول، فأصبحت تسعى لاستقطاب الأسواق المزدهرة والديمقراطيات الجديدة، خاصة بعد تميز الدور الأمريكي وهيمنته على العالم (Atwood,1995: 5) ومن ضمنها الأردن.

لذلك وضعت الولايات المتحدة عدد من البنود لتقديم مساعداتها إلى الأردن كان من أهمها ما يتعلق بالتحول الديمقراطي في الأردن ضمن اتفاق المساعدات الموقع بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن في (22 أيلول 2008) للسنوات الخمس والذي تم بموجبه تقديم مساعدات أمريكية للأردن بما مجموعه (660) مليون دولار للفترة (2010-2014) يجري توظيفها لسد مديونية الأردن الخارجية؛ ويخصص ما يقرب (53%) منها للإصلاحات التعليمية والتربوية في الأردن، وتذهب التحويلات النقدية إلى قطاع الديمقراطية برامج بناء القدرات لمكاتب الدعم في البرلمان الأردني، ومجلس القضاء الأردني، المعهد القضائي، ووزارة العدل) عبيدات، 2012).

وتأتي هذه المساعدات ضمن وسائل التأثير الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الآخرين من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتركز على الدول ذات الأهمية الإستراتيجية لها، مما يحرم كثيراً من الدول التي هي بأمس الحاجة للمساعدات للنهوض باقتصادياتها النامية ومشاريعها البسيطة، لذلك أصبحت المساعدات سلاحاً سياسياً تستخدمه الدول المانحة ومنها الولايات المتحدة لفرض سيطرتها ونفوذها (شريم، 1996: 20).

إن تدفق المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن جاء بعد الحرب العالمية الثانية في ضوء الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط، التي يحتل فيها الأردن مركزاً استراتيجياً من خلال موقعه الجغرافي الهام، ودوره المتميز في مسيرة السلام في المنطقة، مما ساعد على قيام الولايات المتحدة بإنشاء برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / الأردن الذي هو برنامج ثنائي يعمل بموجب إستراتيجية متفق عليها، مع نتائج محددة جيداً أو نتائج إستراتيجية، إذ يجب أن تكون كافة الأنشطة الممولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مصممة لتحقيق أهداف منها مثلاً، المساهمة بشكل مباشر في تحقيق النتائج الموضحة في الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج، وأن تكون محكومة باتفاقيات ثنائية تدعى اتفاقيات أهداف إستراتيجية موقعة ما بين الحكومة الأمريكية والحكومة الأردنية. ويتم تنفيذ الأنشطة الممولة من قبل الوكالة الأمريكية في الأردن من خلال عدد من الأدوات ووسائل المساعدة مثل: عقود أو منح أو اتفاقيات تعاون أو أوامر شراء. وكذلك يتم تنفيذ الأنشطة عبر العديد من الوكالات التنموية بما فيها شركات القطاع الخاص الأمريكي، ومنظمات حكومية وغير حكومية محلية (برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2011).

وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها المقدمة للأردن ركيزة أساسية ضمن علاقاتها الدولية، وأداة مهمة لتنفيذ سياستها الخارجية التي أخذت بتطوير عدد من الأجهزة للنهوض بسياسة المساعدات التي كان من أهمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الأمريكية للمعلومات، ووضعتهما تحت إدارة وزارة الخارجية والبيت الأبيض، إذ بلغت حصيلة المساعدات الأمريكية إلى الأردن إلى ما يقارب (13.10) مليار دولار منذ عام (1950) وحتى شهر شباط من العام الجاري (2012) (عبيدات، 2012).

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياساتها نحو الأردن إلى تحقيق اغراض متعددة منها جعل المساعدات هدفاً أساسياً لتعزيز الأمن القومي الأمريكي بما يخدم المحافظة على نفوذها العالمي (تيريزا، 1989: 17). وكذلك تأكيد مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى، والحفاظ على دورها القيادي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد حرب الخليج الثانية (1991) . ومن ثم تثمين جهود الأردن في مسيرة التسوية السلمية واستمالاته للاستمرار بها، نظراً لدوره كطرف مهم في الصراع العربي - الإسرائيلي قبل توقيعه معاهدة السلام مع الكيان الإسرائيلي عام (1994)، وكذلك لاشتراكه بحدود طويلة مع الأراضي المحتلة، واستضافته لأكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين في ظل استمرار هذه المشكلة دول حل بما يزيد الاضطراب في المنطقة (زريق، 1997: 44).

وقد لمس الأردن إن المساعدات الأمريكية له مرتبطة بموقفه من الحلول السياسية للقضية الفلسطينية، إذ حاولت الولايات المتحدة ومنذ عام 1967 استدراج الأردن إلى تسوية منفردة مع إسرائيل، إلا أن الأردن قد شدد على السلام العادل والتسوية الشاملة (الأشقر، 1994: 144). وبسبب موقف الأردن من اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل تم تقليص المساعدات المقدمة له. وتم تشجيع الأردن على المساهمة في أمن منطقة الخليج العربي وذلك من أجل المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في هذه الدول، فقام الأردن بتزويد دول الخليج بالمستشارين العسكريين، والأساتذة، والمهندسين والعمال الفنيين المهرة والتقنيين (الشوبكي، 2006: 18).

يرى الباحث أن ما قامت به إدارة الرئيس بوش الابن ومن بعدها إدارة الرئيس أوباما بدعم جهود الأردن في التحول نحو الديمقراطية وقيمها، وقد أضحت ذلك شرطهما إلى تقديم المساعدات بعد اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان، الأمر الذي جعل الأردن

يسير في ركب الجهود الموجهة الأمريكية والدولية الساعية لمكافحة الإرهاب، خاصة أن الأردن يتبع سياسة ثابتة تجاه هذه الظاهرة التي له تجربة مريرة معها بعد أن جرى استهداف حياة كثير من مواطنيه، والتسبب بخسائر جسيمة في اقتصاده.

المطلب الثاني

المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفردتها بزعامة العالم على اثر انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، تنظر إلى توسيع نفوذها في مناطق العالم المختلفة بشكل عام ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص عن طريق المساعدات الاقتصادية.

لقد كان للمساعدات الاقتصادية التي تقدمها لعدد من الدول المستفيدة دورها في تحقيق هذه الأغراض، إذ التقت وجهة النظر الأمريكية مع الجهود الأردنية القائمة على السير نحو التحول الديمقراطي، وتحسين ظروف البلاد الاقتصادية من خلال الشروع بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي الداخلة ضمن عمليات التنمية السياسية الجارية في البلاد. فضلا عن العمل كشريك إقليمي وعالمي للولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت بأن الأردن يتمتع بموقع استراتيجي مهم ووضع داخلي مستقر، فقد قام الجانبان الأردني والأمريكي بتأسيس العديد من المؤسسات الرائدة كشريكين في التنمية منذ حوالي ستين سنة (موقع برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الإلكتروني، 2011).

وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق عدد من الأهداف مقابل تقديمها للمساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن، مثل إحداث تغييرات تشجع على بناء قوة اقتصادية اجتماعية أردنية مستقرة في إطار التقرب للنظام الرأسمالي الدولي، بما يساهم بتدفق رؤوس الأموال لتسهيل عملية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (العمر، 2004: 67). وإتاحة الفرصة أمام الاقتصاد الأردني للنمو من خلال النهوض بقطاع التجارة وتحسين الزراعة وإنعاشها، فضلا عن إيجاد فرص للتوسع في مجالات الاقتصاد كافة من خلال العمل على

تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأردن، وتشجيعه على إصدار التشريعات والقوانين التي تؤمن هذه الاستثمارات (نوار، 1981: 72). كذلك إعادة بناء هياكل الإنتاج والهياكل المؤسسية في القطاع الخاص ضمن الاقتصاد الأردني (العمر، 2004: 67).

لقد ساهمت العلاقات الاقتصادية الأمريكية للاردن في تطوير الخدمات الصحية والتعليم والاصلاح السياسي في الاردن. كما ساهمت تلك المساعدات بالمساعدة في تحسين بيئة التعلم من خلال بناء المدارس وصيانتها، وتعزيز نوعية التعليم العام والتدريس، وتشجيع التعلم عن بُعد والتوسع في برامج تعليم الطفولة المبكرة وتطوير مهارات الانتقال من المدرسة إلى العمل.

بالإضافة إلى ذلك، بادرت الحكومة الأردنية للقيام بالإصلاح السياسي لبناء مجتمعاً أكثر ديمقراطية. مع ذلك، بقيت مشاركة المواطن محدودة. لكن لا يزال المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية واهنة، ولا تزال الأحزاب السياسية غير متطورة.

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية الأردنية.

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن.

المطلب الأول: طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية.

المطلب الثاني: أثر المساعدات العسكرية على العلاقات الأردنية - الأمريكية.

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية للعلاقات الأردنية - الأمريكية.

المطلب الأول: الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية لمستقبل العلاقات مع الأردن.

الفصل الرابع

العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية

بعد انهيار نظام الحرب الباردة اتخذت الولايات المتحدة سياسة جديدة حاولت بموجبها السيطرة على الشرق الأوسط بعد أن أيقنت أن العقبة التي تعترض سيطرتها على المنطقة ممثلة بالقوة السوفيتية قد زالت ولو مرحليا، ولهذا سرّعت في محاولاتها للسيطرة على هذه المنطقة فقامت باحتلال العراق وأفغانستان، وعززت تواجدها العسكري في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي والعراق، وزادت من زخم علاقاتها بالأردن التي تميزت بأنها علاقات وثيقة تمتد إلى عدة عقود خلت. لقد سعت الولايات المتحدة لتعزيز علاقاتها بالأردن نتيجة لعوامل منها التزام الأردن بالسلام، والاستقرار، والاعتدال، و خصصت الولايات المتحدة مساعدات سنوية للأردن عسكرية واقتصادية.

وقد قامت الولايات المتحدة بمساعدة الأردن في تحديث قواته المسلحة من خلال تزويده بعدد من الأسلحة والمعدات، إلا أن هذا التعاون يبقى محدودا من أجل عدم الإخلال بالتفوق النسبي للقدرات الإسرائيلية على القدرات في جواره الإقليمي.

وقد تناول هذا الفصل العلاقات العسكرية الأردنية الأمريكية من خلال المباحث الآتية: -

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية.

المبحث الثاني: برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن.

المبحث الثالث: الرؤية المستقبلية للعلاقات الأردنية - الأمريكية

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية

تتأثر العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية بعدد من العوامل والمتغيرات ممثلة بالعوامل الجيوسياسية الناجمة عن وضع الأردن الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية التي تتلقاها، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية. كما تتأثر تلك العلاقات بافراز وتطور الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ويتناول هذا المبحث تلك العوامل من خلال المطلبين الآتيين:-

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية الأردنية.

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول

العوامل المتعلقة بالسياسة الخارجية الأردنية

لقد حظي الأردن باهتمام القوى الدولية منذ عقود طويلة، وذلك بفعل الخصائص المتفردة المتوافرة فيه، خاصة أنه يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط الحيوية والغنية بالثروات الطبيعية الهائلة التي جعلتها تتربع على عرش الطاقة العالمي كما ذكرت الدراسة، والتي أكسبتها أهمية حضارية وسياسية واستراتيجية، إذ أصبحت ممراً رئيسياً لطرق المواصلات البرية والجوية والبحرية، ومحوراً ترتكز عليه كثير من الأحداث العالمية، الأمر الذي زاد في طموحات القوى الدولية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في هذه المنطقة، التي باتت مركزاً لمصالحها الحيوية، خاصة بعد اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث دفعت الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين على البيت الأبيض لتوجيه الاهتمام الشديد بهذه المنطقة، ومنهم الرئيس الأسبق هاري ترومان الذي عدها في تصريحه بتاريخ (6 نيسان 1946) بأنها منطقة اقتصادية وإستراتيجية في آن معاً (Howard,1947: 71).

لقد ازداد الاهتمام الأمريكي بالأردن بالارتباط مع الأهمية الحيوية للشرق الأوسط التي برزت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، وقد جرت بلورتها من قبل الولايات المتحدة على صيغة مبادئ تتعلق بالمنطقة، فكان من أبرزها ما لخصه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في (23 شباط 1980)، في رسالته السنوية عن حالة الاتحاد، والتي ضمنها ما يعرف بمبدأ كارتر عبر فيه بأن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي تعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيرد عليه بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية (محمود، 1992: 60-64).

ثم جاء مبدأ ريغان عام (1981) الذي يقوم على تجميع الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط لحماية المصالح الأمريكية بتعزيز الوجود العسكري الأمريكي عن طريق إقامة القواعد العسكرية والاستفادة من التسهيلات التي يقدمها حكام دول المنطقة (العمرو: 2004: 83).

تزامن كل ذلك مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه نحو الأنظمة الديمقراطية الساعية إلى تحقيق العدالة في حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة، وقد برز اتجاه داخل الولايات المتحدة يدعو إلى ربط تنمية العلاقات الأمريكية مع الدول السائرة بعمليات التحول الديمقراطي، مما حدا بالإدارات الأمريكية التي تتأوب على الحكم فيها الرؤساء (بيل كلينتون وجورج بوش الابن وبارك أوباما)، لتخصيص جزء من المساعدات المالية لدعم الديمقراطية ضمن مشروع الميزانية القومية الأمريكية، من أجل الدفع بالديمقراطية في العالم وربط تلك المساعدات بمدى تحقيق تقدم في عمليات التحول نحو الأنظمة الديمقراطية، فضلاً عن دعم الأنظمة الحاكمة في الدول التي تقترب مع المنهج الأمريكي في مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ورغم ذلك استطاع الأردن بناء سياسة جرى تنفيذها من خلال سياسة خارجية، صبّت اهتماماتها على ضمان أمن وسلامة واستقرار البلد، والحفاظ على وحدة أراضيه وشعبه، والدفاع عن سيادة الدولة، وضمان الاستقرار السياسي، وتوفير الأمن الداخلي. وسعى صانع القرار السياسي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الوطنية الإستراتيجية، كي يتمكن الأردن من الحفاظ على قدر معتدل من القدرات الدفاعية عن النفس، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، فكانت هذه التوجهات محل اهتمام وملاحظة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تنظر للأردن من خلال تلك الأهداف باعتباره حليفاً استراتيجياً لها (التل، 2003: 10 - 12) يسعى إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، الذي أصبح من ضمن الإستراتيجية الأردنية الشاملة والثابتة. كذلك اعتقدت الولايات المتحدة ان حصول الاردن على المساعدات الخارجية ستلعب

دوراً مهماً في تأمين قدرات الأردن الدفاعية وتساعد في النهوض باقتصاده وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية متوازنة.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف أصبح لزاماً على صانع القرار السياسي الأردني القيام بإيجاد السبل الكفيلة بدعم القدرات العسكرية للمملكة، لأنها تؤثر في السلوك السياسي الخارجي وذلك من خلال الاعتبارات امنية وصناعات عسكرية وغيرها (تليان، 2000: 52). ففي الجاني الامني يرتبط تأثير القدرات العسكرية على السياسة الخارجية الأردنية من خلال وقوع الأردن على خطوط التماس الساخنة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد تقلبات حادة ومتباينة في طبيعة التحالفات السياسية، ومصادر التهديد المحتملة منها. كذلك يتصل تأثير القدرات العسكرية على توازنات القوى العسكرية السائدة في المنطقة، فالأردن يتوسط مجموعة قوى تمتلك إمكانات عسكرية تفوق الإمكانيات الموجودة في الأردن سواء من ناحية الإنفاق العسكري، أو بالنسبة لعدد أفراد القوات المسلحة وأنظمة التسليح. بالإضافة الى ذلك أدرك الأردن أن عدم تطوير قدراته الدفاعية يؤثر بشكل واضح في تركيز السياسة الخارجية على ضرورة توفير الإمكانيات لإنتاج السلاح المتطور، فكان لا بد من المباشرة بإنشاء صناعة التسليح.

ومن أجل كل ذلك عمل صانع القرار السياسي الأردني على إيجاد السبل الكفيلة لتغيير هذا الواقع الذي يتمثل بضعف القدرات العسكرية، فكان الانطلاق التاريخي لبناء مؤسسة عسكرية رصينة قادرة على مواجهة التحديات، وذلك من خلال السعي لمد جسور العلاقة مع عدد من دول العالم المتقدمة للقيام بتحديث قدرات القوات المسلحة الأردنية من خلال عمليات التطوير والتسليح والتجهيز والتدريب.

المطلب الثاني

العوامل المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيت الأبيض في أعقاب اندلاع الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على صياغة الإستراتيجية الأمريكية الكونية الشاملة بالاعتماد على مبدأ القوة لتحقيق مصالحها في العالم. حيث تبلورت مجموعة من المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مما زاد من الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة الحيوية من أجل احتواء النفوذ السوفييتي وابعاده عنها، مع استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة، ودعم السياسية الإسرائيلية وحفظ أمنها، والحفاظ على الأسواق التجارية في الشرق الأوسط.

ولتحقيق ذلك اعتمدت السياسة الأمريكية على الحلفاء الإقليميين والمحليين في تأمين مصالحها، إذ أن المهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق مصالحها المحلية والإقليمية بدرجة معينة، لكنها لا تتأثر على فقدان حليف مهما كان ومهما طالبت مدة ونوع خدماته التي قدمها، وهي كذلك تزرع جيوشها في اراض الحلفاء كقوة احتياط تستخدم عند انهيار النظام القائم في الدول الأخرى.

وعندما جاءت إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة الرئيس باراك أوباما في السابع والعشرين من أيار (2010)، عكست رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأمريكي عالمياً، (هيلاري كلينتون 67: Clinton, 2010). (فقد عكست هذه المقالات الرؤية الأمريكية لكيفية التعامل مع النظام الدولي " كما هو"، وليس من زاوية " يجب أن يكون عليه " ، لذلك أصبح هدف الإستراتيجية الأمريكية الجديدة يكمن في تدعيم القدرة الأمريكية على لعب دور قيادي في النظام العالمي، لتحقيق مصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك على

مسارين، يتمثل أولهما في بناء قوتها الداخلية. أما ثانيهما، فيتمثل في العمل على صوغ نظام دولي يستطيع مواجهة التحديات الدولية (عبد العاطي، 2012: 98).

ولم تتخلّ الولايات المتحدة الأميركية في عهد أوباما عن سعيها لأن يكون القرن الحادي والعشرون عصر الهيمنة الامريكية، ولم تراجع بعد استراتيجيات تأمين مصالحها ومصالح حلفائها في العالم، ولم تفكك عناصر هذه الاستراتيجيات، التي لا تفصل بوضوح بين الجهود الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على العالم.

وتبرز العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية، باعتبارها إحدى التحالفات التي تطورت بشكل واضح خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأصبحت لها ركائز قوية تستند إلى برنامج المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن، والتمارين المشتركة للجانبين القائمة من وجهة نظر مشتركة حيال العديد التطورات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وخارجها، والتي برزت فيها الرؤية المشتركة حيال الأزمة السورية. إذ توالى في الأشهر الأخيرة من عام (2012) الأخبار والتقارير الصحفية حول تعاون عسكري أردني غربي، أميركي بصورة رئيسية، لمواجهة أي تداعيات محتملة على جبهة الأزمة السورية، وتحديدًا فيما يتعلق بملف الأسلحة الكيماوية السورية، واحتمالات اللجوء إلى استخدامها، أو نقلها لطرف ثالث، إذ تعامل الأردن بصورة عامة بتحفظ في التعليق على مثل تلك الأنباء والتقارير، إلا أن السفارة الأميركية في الأردن أكدت أن الولايات المتحدة "ملتزمة بأمن الأردن وبشراكة وثيقة معه لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة." وقال المتحدث الرسمي باسم السفارة سيلفيو غونزاليس يوم (2012/10/14) أصبح للولايات المتحدة الأميركية وجود دوري روتيني في الأردن للمساعدة في تطور شركاء الولايات المتحدة، ولإدارة برنامج المساعدة العسكرية، ولدعم

الأهداف المشتركة بين البلدين، خاصة بعد ازدياد المخاوف الدولية من قيام سوريا باستخدام الأسلحة الكيماوية سواء تجاه معارضيه من السوريين، أو ضد المصالح الأمريكية في المنطقة المتمثلة بحماية حلفائها بالمنطقة، ولتحقيق ذلك تم إرسال مجموعة من العسكريين الأميركيين إلى الحدود السورية الأردنية لدعم القدرات العسكرية الأردنية، لتكون قادرة على التحرك إزاء تصعيد العنف المحتمل على الحدود (وكالة الوقائع الإخبارية، 2012) و(منتدى أخبار بلدنا الإلكتروني، 2012).

بالإضافة إلى ذلك برز حصول عدد من التمارين المشتركة بين الجيش الأمريكي والأردني، وكذلك حصل الأخير منهما على مساعدات عسكرية أمريكية، ومبيعات أسلحة وتبادل وحدات عسكرية وتدريبات مشتركة مما زاد من تطوير العلاقات الأردنية الأمريكية التي شهدت تطورات واضحة، نتيجة تغير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وظهور ما يسمى بالربيع العربي.

المبحث الثاني

برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن

أخذ برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لعدد من دول العالم أشكالاً عديدة كان من أبرزها: المبيعات العسكرية للدول النامية ودول الشرق الأوسط التي ترتبط بعلاقات متطورة مع الولايات المتحدة والتي تقوم بتسديد مبالغ تلك المبيعات، ناهيك عن ما يسمى ببرنامج المساعدات لتلك الدول أو بعضاً واحتفظ الكونغرس الأمريكي بحقه القانوني بمراجعة المبيعات المقترحة، إذ يمكن أن يوافق عليها أو يجري تعديلاً عليها أو يقوم برفضها.

ومن ضمن الأشكال الأخرى هناك برنامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، الذي يقدم المنح للدول المستفيدة من أجل تغطية تكاليف تدريب المؤسسة العسكرية الأمريكية لقوات تلك الدول، ويعد هذا البرنامج من أصغر برامج المساعدات العسكرية الأمريكية قياساً ببرنامج المساعدات العسكرية الذي يقدم الأسلحة والعتاد والتجهيزات العسكرية الأخرى للدول المستفيدة بصيغة منح، إذ يمثل هذا البرنامج الجانب الأساسي من برامج المساعدات الخارجية الأمريكية.

وتناول المبحث هذا البرنامج من خلال المطلبين الآتيين: -

المطلب الأول: طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن.

المطلب الثاني: المساعدات العسكرية الأمريكية على العلاقات الأردنية - الأمريكية.

المطلب الأول

طبيعة المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقتها مع الأردن من خلال ما يتمتع الأردن به من خصائص تؤثر في مجرى الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك من خلال كونها طرفاً مهماً في هذا الصراع، فضلاً عن العوامل الجيوستراتيجية والديمغرافية التي تتعلق بالشق الفلسطيني من الصراع، فقد كانت الولايات المتحدة تحبذ ضم الأردن للجزء العربي من الأراضي الفلسطينية التي بقيت خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية واعتباره جزءاً أصيلاً من الأراضي الأردنية وليس على صيغة الوحدة التي جرت بين الضفتين (موسى، 1996: 539).

وقد أسهمت الضغوط الأمريكية إلى حد كبير في توجه الأردن نحو عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان خياراً مهماً في سياسة الأردن الخارجية، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء ضغوطها تلك على دفع الأردن نحو طلب المساعدات الأمريكية التي هو بأمر الحاجة إليها، والحصول على مكاسب اقتصادية وعسكرية تلعب دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في الأردن، بما يسمح لأداء دور إقليمي في المنطقة مع بقية أطراف الصراع (سوريا ولبنان وفلسطين)، فضلاً عن نظرة الولايات المتحدة لمزايا موقع الأردن الاستراتيجي الذي يمثل منطقة عازلة بين العراق والكيان الإسرائيلي وتحديداً بعد قصف العراق إسرائيل بالصواريخ في حرب الخليج الثانية عام (1991)، فقد برزت أهمية الأردن بصورة خاصة مع عدم التوصل إلى تسمية سلمية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسوريا، الأمر الذي منح الأردن دوراً حقيقياً في قضايا الأمة العربية بفعل طروحات قيادته العقلانية (الرشواني، 1999: 103).

وقد اعتبر الأردن علاقاته المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية من ثوابت سياسته الخارجية منذ أن أرسى دعائمها الملك حسين بن طلال، وحقق تقدمها وتميزها الملك عبد الله الثاني، الذي كان يركز في جميع زيارته الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأثناء اجتماعاته مع الساسة الأمريكيان على ابعاد والسعي لتحقيق اهداف تتعلق بالقضية الفلسطينية والعلاقات الاقتصادية والعسكرية والامنية وغيرها (الضروس، 2006: 87 ناهيك عن محاولة امريكا تعويض الاردن عن الاضرار التي المت به عن الوضع في العراق قبل الحرب الأمريكية وبعدها، والأضرار التي لحقت بالأردن في فترة الحصار خلال وبعد الحرب. مقابل كل ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعداتها إلى الأردن في مسعى منها لحصول توافق بين السياسات التي ينتهجها الطرفين الأردني والأميركي فيما يتعلق بالمحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وعلى وجه الخصوص استمرار العملية السلمية مع إسرائيل.

وقد حددت مقالة شبكة صوت الأردنيين الإلكترونية أن حجم المساعدات الأمريكية ونوعها للأردن عام (2012) أصبح دليلاً على الرابطة القوية التي تربط البلدين وخاصة في جانبها العسكري، إذ إن شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، أعلنت أن سلاح الجو الأميركي منحها عقد مبيعات عسكرية خارجية، بمبلغ (26) مليون دولار، لتحديث القيادة الجوية لسلاح الجو الملكي الأردني، وخاصة البنية التحتية للسيطرة والاتصالات.

ويرى الباحث أن طبيعة المساعدات الأمريكية للأردن ترتبط بمستقبل الولايات المتحدة ومكانتها ودورها الفاعل عالمياً بمدى قدرتها على التعامل مع مستجدات النظام العالمي الذي شيدته في أعقاب انتهاء الحرب الباردة والذي يقوم على مبدأ القطبية الأحادية، إلا أن تطورات

الأحداث في العالم التي جاءت نتيجة سياسة الهيمنة الأمريكية قد نتج عنه صعود قوى جديدة وجماعات ومنظمات تملك من القوة ما يجعلها ذات تأثير يفوق بعض الدول القومية، فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم إلا أنها اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، وأن اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصاديات القوى الصاعدة الأخرى، وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع تلك القوى الصاعدة، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث انتقال سلس وسلمي إلى نظام تعددي جديد دون كوارث وحروب، تكون فيه فاعلاً رئيسياً بجانب بعض القوى الأخرى، فهل تقبل بذلك، في ظل تزايد خطورة الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط الذي تتعرض فيه المصالح الأمريكية للتهديد، مما يجعل الارتباط الأمريكي بعلاقة وثيقة مع الأردن من الخيارات المركزية والهامة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا الأمر منح الأردن فرصة استغلال مكانته ودوره في المحيط الإقليمي من أجل الحصول على مساعدات خارجية تتلاءم والمصالح والأهداف الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، التي غاب عنها دور بعض الحلفاء السابقين نتيجة ما عرف بالربيع العربي، إذ شهدت المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن تقلبات من سنة لأخرى نتيجة المتغيرات الدولية والقضايا وبعض المواقف الأردنية التي لم ترق للجانب الأمريكي، فزادت رداً على التهديدات التي واجهتها الأردن وتناقصت أثناء فترات الاختلاف في المواقف السياسية أو القيود العالمية على تمويل المساعدات.

المطلب الثاني

اثر المساعدات العسكرية الأمريكية على العلاقات الأردنية - الأمريكية

توصلت أغلب الدراسات المتعلقة بقضية المساعدات إلى أن الدول المانحة للمساعدات تزداد قدرتها في التأثير على الدول المتلقية، بحيث يصل حد التأثير إلى حده الأقصى عندما تتصف الدول المتلقية بالخصائص التالية (سعودي، 1987: 43):-

- أ- أن لا يكون للدول المتلقية مصدر آخر بديل عن المساعدات.
- ب- أن لا تستطيع الدول المتلقية دفع مبالغ شراء الأسلحة التي تحتاجها.
- ج- أن تكون الدولة منفردة في المجتمع الدولي، أي غير مرتبطة بأحلاف دولية.
- د- أن لا تحتل الدولة موقع جغرافي استراتيجي.
- هـ- هـ. ألا يكون لديها القدرة على إنتاج الأسلحة.
- و- ألا يكون لديها القدرة على تخزين قطع الغيار.
- ز- أن تتصور وجود تهديد حقيقي لأمنها.
- ح- أن لا تمتلك مواد خام نادرة.
- ط- أن يكون لها توجه أيديولوجي قوي بحيث يصبح تحولها إلى أيديولوجية أخرى أمراً مستحيلاً.

وكل هذه الخصائص تنطبق على الأردن في علاقته مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمساعدات، واستناداً لما سبق فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية الوصول إلى أهداف محددة عند تقديمها للمساعدات الخارجية للدول النامية، برزت بصورة واضحة في عقد الستينيات من

القرن الماضي الذي شهد زيادة عمليات تسييس المساعدات، فزاد الربط بين تلك المساعدات والسياسة الخارجية للدول المتلقية، فقد كان الهدف الرئيسي الذي تتوخاه من وراء المساعدات يكمن في المحافظة على أمن المعسكر الغربي الذي تنزعمه الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفييتي زعيمة المعسكر الشرقي، وقد ورد هذا صراحةً في رسالة الرئيس الأمريكي جون كينيدي إلى الكونغرس الأمريكي عام (1963) الذي قال: " بأن برنامج المساعدات إلى تركيا واليونان كان عنصراً حاسماً لتمكينهما من الوقوف في وجه الضغط السوفييتي " (Kaplan,1968:96)، فيما قال الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مخاطباً الكونغرس الأمريكي " إن الذين يأخذون منا باستمرار مواقف معادية لا يمكنهم الاعتماد على مساعداتنا (خوشي، 1978: 34).

وفي عام (1979) خول قانون المعونة الأمنية الدولية الحكومة الأمريكية إنفاق (4.8) مليار دولار لدعم اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، حصلت مصر منها (1.8) مليار دولار (الأشقر، 1994: 25).

ثم أصبحت المساعدات الخارجية إحدى الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، هذه السياسة التي نمت بشكل واضح وصريح في السنوات القليلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945)، فحل قانون المساعدات الخارجية عام (1961) محل قانون الأمن المتبادل ليكون قانوناً رئيسياً للمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، وقد أصبحت المساعدات خاضعة لمتابعة الكونغرس الأمريكي سنوياً، وأنشئت لهذا الغرض الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقد احتلت المساعدات العسكرية الأمريكية مكانة الريادة ضمن الأدوات الفاعلة بالغة الأهمية لتحقيق الهدف الأساسي الذي يعرف على المستوى الرسمي بأنه تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة، ومن

خلال كون الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على العالم فإن أمنها القومي يتسع ليغطي العالم بأسره، وبموجب ذلك أصبحت أهداف المساعدات العسكرية الأمريكية في دول منطقة الشرق الأوسط تتحدد بمجموعة أهداف منها مثلاً لدعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ولمساعدة الدول الصديقة في المنطقة على توفير متطلباتها الأمنية ودعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية، وخاصة الصراع العربي - الإسرائيلي ولضمان وصول العالم إلى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج العربي (ربيع، 1990: 36).

وقد حصل الأردن على مساعدات عسكرية مختلفة وفقاً لقانون المساعدات الخارجية الأمريكي الذي اعتمد الأردن في عام (1996) كحليف رئيس للولايات المتحدة خارج حلف الناتو. لقد تلقى الأردن مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحديث القوات المسلحة الأردنية فمثلاً زودت الولايات المتحدة سلاح الجو الاردني بصواريخ جو-جو متوسطة المدى وطائرات بلاك هوك لتحسين قدرة الأردن على مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب.

وكذلك وافقت الولايات المتحدة على تزويد الأردن بمراقبات الإشعاع على الحدود الأردنية لمراقبة أي محاولة لتهرب مواد نووية، وعلى قيام هيئة التعاون العسكري بين الأردن والولايات المتحدة والتي بدأت عملها عام (1974) باستقبال أكثر من (300) عسكري أردني ليتلقوا تعليمهم في الولايات المتحدة , ناهيك عن إجراء تمارين عسكرية مشتركة بين قوات الولايات المتحدة والقوات الأردنية بشكل سنوي (منتدى أخبار بلدنا، 2011).

وعلى الرغم من ذلك فإن علاقات البلدين لم تسير بوتيرة واحدة بل شهدت بعض المواقف

غير الايجابية من الجانب الأمريكي كان من أبرزها على سبيل المثال لا الحصر مثلاً

قيام الولايات المتحدة بإيقاف المساعدات الأمريكية المقدمة إلى الأردن نتيجة للموقف الأردني المحايد في حرب الخليج الثانية عام (1991)، ومحافظة على العلاقات مع العراق لاعتقاده ان العراق يشكل العمق الاستراتيجي للاردن من جانب ولاسباب قومية وانسانية من الجانب الاخر. ان الموقف الاردني الحايذ اضر ايضا بالعلاقات الاردنية مع دول الخليج العربية حيث أدى إلى تدهور العلاقة مع تلك الدول لسنوات عدة، خاصة اثناء احتلال العراق للكويت وما بعدها. ورغم ذلك واصل الأردن الدعوة إلى رفع الحصار الدولي المفروض على العراق، ولكن بدأت العلاقات الاردنية الخليجية تعود لحالتها الطبيعية، خاصة بعد مشاركة الأردن في عملية السلام في الشرق الأوسط، والمساعدة في تنفيذ العقوبات الدولية المفروضة على النظام في العراق (الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2012). كذلك لم توافق الولايات المتحدة على انشاء برنامج نووي اردني وقامت بمنعه من التخصيب لعدة سنوات.

بالاضافة لذلك ساهم التعاون الفني العسكري بين روسيا والأردن لإنتاج القاذفة الصاروخية المسماة ب هاشم (RBG3) بموجب اتفاق تم توقيعه عام (2010) الذي يشمل أيضاً توريد طائرات نقل عسكري من طراز " إيل - 76 " إلى الأردن الى تازم في العلاقات الامريكية- الاردنية.لقد اعتبرت الولايات المتحدة القاذف هاشم بأنه يشكل أحد أهم مهددات الأمن القومي للولايات المتحدة، إلى جانب الصواريخ الباليستية، (منتدى عين نيوز، 2011).وايضا (الهوراني،احمد عبد الرحيم جريدة الراي 2012/5/3).

ايضا فان التحفظ الامريكي اتجاه بعض المطالب التسليحية الأردنية المتعلقة بالأسلحة التعبوية القتالية المتطورة، ادى الى تازم في العلاقات الاردنية- الامريكية. لقد سعى الاردن الى تطوير قواته المسلحة توافقا مع مايجري في دول العالم،ولذلك فان الرفض الامريكي للمسعى الاردني يتعارض مع رغبة (منتدى أخبار بلدنا، 2011).

وعليه فيرى الباحث أن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية قد ساهم بتحقيق ارتباط الأردن مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات متينة بنيت على أسس وقواعد تجلت فيها الثقة المتبادلة بين البلدين والخبرة التاريخية للقيادة الأردنية في التعامل مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي تدرك جيداً أهمية دور الأردن في نجاح إستراتيجية هذه الإدارات، وفي دوره المحوري في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تساهم الولايات المتحدة الأمريكية في الدعم العسكري لتحديث القوات المسلحة الأردنية، مع إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع الأخطار الأمنية الكبيرة في المحيط الإقليمي نتيجة استمرار النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعدم قيام دولة فلسطينية مستقلة مما يشكل ذلك تهديداً مباشراً للأردن من خلال بقاء التهديدات المتعلقة بتطبيق مشروع التهجير خاصة في ظل نظريات اليمين الإسرائيلي المتطرف المتعلقة بفكرة الوطن البديل.

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية للعلاقات الأردنية - الأمريكية

لقد تميزت العلاقات الأردنية - الأمريكية بكونها علاقات ايجابية شاملة تسعى كل من الدولتين للاستفادة من الدولة الاخرى بجوانب متعددة في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وهي علاقات تقوم دعائمها على المصالح المشتركة المتبادلة بين البلدين الصديقين، منذ عقود من الزمن.ومن نافلة القول هنا ان تلك العلاقة تمر في فترات ايجابية واخرى سلبية.

وقد أرسى الملك الراحل الحسين بن طلال ركائز هذه العلاقات المتينة بين الدولتين والتي توطدت عبر فترة طويلة واستمرت تلك العلاقة ايجابية في اطارها العام رغم وجود بعض المنغصات او التناقض في بعض الرؤى حول احداث جرت في المنطقة العربية كغزو امريكا للعراق. لقد تمكنت القيادات السياسية في كل من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بعد تولي الملك عبد الله مقاليد الحكم في الأردن من مواصلة مسيرة التعاون والصداقة والتي تعزز على إثرها الإطار المتين بين النظامين الأردني والأمريكي لرعاية الأمن والازدهار والاستقرار الدوليين.

يتناول هذا المبحث مستقبل العلاقات الأردنية - الأمريكية عبر المطلبين الآتيين: -

المطلب الأول: الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية لمستقبل العلاقات مع الأردن.

المطلب الأول

الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة

لقد اشرنا سابقا الى ان العلاقات الأردنية - الأمريكية قامت على أسس مبنية على الموضوعية والمصادقية وتفهم كل طرف لخصوصية الطرف الآخر سياسياً وثقافياً. فالولايات المتحدة تحترم ثقافة الأردن وتقاليد الدين والتاريخية، وكذلك طبيعة الرسالة الإسلامية والقومية العربية التي اعلن الأردن الدفاع عنها منذ قيام الثورة العرب الكبرى في عام (1916)، وبالمقابل فإن الأردن يحترم مبادئ العدالة والحرية والمساواة التي قامت على أساسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدر من ناحية أخرى الدور التاريخي الذي لعبته الولايات المتحدة بدعواتها لحق الشعوب في تقرير مصيرها (جريدة الرأي الأردنية في 2012/5/3).

ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية على اثر وفاة والده الملك حسين عام (1999) ازدادت العلاقات الأردنية - الأمريكية وتطورت ايجابيا من خلال النهج السياسي الذي يتبعه الطرفان، إذ تسعى الولايات المتحدة لتعزيز التزام الأردن بالسلام والاعتدال من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بالغة الحيوية للمصالح الأمريكية، لذلك قامت الولايات المتحدة بتخصيص مبالغ مالية تقدر بحوالي (360) مليون دولار من ميزانيتها للأردن، ازدادت مائة مليون دولار أضافياً بعد أحداث الربيع العربي عام (2011)، كما جرى التوصل إلى اتفاق جعل الأردن حليفاً رئيساً للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو، بالإضافة إلى توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين البلدين.

وتبرز الرؤية الأردنية المستقبلية للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التمسك بالرغبة في التطوع إلى آفاق جديدة تبعث على التفاؤل بالمستقبل، ويقوم مبعث هذا التفاؤل على الاستمرار في اكتساب المنافع وتبادل المصالح، وإرساء الشراكة الحقيقية ذات التوجهات الإنسانية والأخلاقية، من أجل الوصول إلى تحقيق المكاسب والاطمئنان للمعاملات العادلة بين الطرفين، من خلال التواصل والحوار لتجاوز حالة عدم التكافؤ بين الطرفين جراء الحاجة الأردنية للدعم والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

وإن طبيعة الرؤية الأردنية لمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة تنطلق من الرغبة في الحفاظ على الدور الذي يلعبه الأردن في المساهمة ببنيت نفوذ الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها القوة العالمية العظمى القادرة على أداء أدوار كبيرة فيما يتعلق بالآتي:

أولاً: القضايا المتعلقة بالشؤون المحلية الأردنية:

أ. الجانب السياسي: المساهمة الفاعلة في دعم الجهود الأردنية بتحقيق التنمية الشاملة القائمة على عمليات التنمية السياسية والإصلاح السياسي. وإسناد ودعم أهداف السياسة الخارجية الأردنية المتعلقة بالقضايا التي تهم الطرفين الأردني والأمريكي تجاه القضايا العربية كذلك التي تتعلق بالموقف من الأحداث الجارية في سوريا، وعلى وجه الخصوص المساهمة الفاعلة في التخفيف عن الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الأردني بسبب تزايد أعداد اللاجئين العرب القادمين من العراق وسوريا من خلال تخصيص معونات إنسانية لاحتواء معاناة هؤلاء اللاجئين كما ذكر سابقاً.

ب. الجانب الاقتصادي: العمل الجدي لابتكار آليات لتعزيز الارتقاء بالواقع الاقتصادي الأردني الذي يعاني من اختلال كبير جراء تعرضه للعديد من المشكلات الهيكلية، وضعف موارد خزينة الدولة، وتنامي حالات العجز في الميزانية جراء الدعم الحكومي لقطاعات مهمة ضمن النشاط الاقتصادي.

ج. الجانب العسكري: تلبية المطالب التسلحية الأردنية المتعلقة بالأسلحة التعبوية القتالية التي تحسم ميدان المعركة، من أجل تحقيق رغبة الأردن بتفاعل قواته المسلحة مع مجمل التطورات في العالم.

ثانياً: القضايا المتعلقة بشؤون منطقة الشرق الأوسط من خلال العمل على:-

أ. إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال التدخل المباشر في مجرى النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي بالنظر لما تملكه من مفاتيح للحل السلمي القائم على الشرعية الدولية والمحافظة على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وذلك بالتعاون مع الأردن الذي يؤدي دوراً مهماً ومحورياً في الصراع العربي - الإسرائيلي، بسبب اشتراك الأردن بأطول خط مواجهة مع إسرائيل، واستضافة أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين، مع تمسك الأردن الدائم في ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال عمليات التفاوض كما مر سابقاً.

ب. إيجاد حل للمسائل العالقة المتعلقة ببقية الأراضي العربية المحتلة سواء في هضبة الجولان، أو بعض الأراضي اللبنانية الأخرى.

ج. الحفاظ على شرق أوسط خالٍ من النزاعات ومن تهديد أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

د. دعم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في دول منطقة الشرق الأوسط، فقد كان من النتائج الهامة لانتهااء الحرب الباردة وتراجع حدة الصراع العقائدي، قيام أعداد كبيرة من الأمم والشعوب بالاتجاه نحو الديمقراطية كنظام سياسي وإطار لمشاركة شعبية في الحكم، وهذا الأمر ساهم في زيادة الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان، مما دفع الدول الغربية والمنظمات الدولية لإدخال مفهومي الديمقراطية وحقوق الإنسان كعناصر رئيسية ضمن أسس ومكونات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وشروط المساعدات للدول والشعوب الفقيرة.

المطلب الثاني

الرؤية الأمريكية لمستقبل العلاقات مع الأردن

لقد تبين لنا مما سبق في هذا البحث ان الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى أن الأردن باعتبارها من الدول الصديقة التي ترتبط بعوامل الشراكة السياسية في منطقة الشرق الأوسط منذ عقود خلت واستمرت العلاقة بالتطور الايجابي.

كما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الأمريكية للإنماء بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع الاردن مبالغ مالية بهدف دعم قطاعات التعليم والصحة والفرص الاقتصادية فيما خصص مبالغ مالية اخرى لدعم أنشطة اقتصادية تتعلق بتطوير القطاع الخاص. وجسدت هذه الاتفاقيات التزام الشعب الأمريكي بدعم جهود الأردن للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتنظر الولايات المتحدة إلى علاقاتها مع الأردن من خلال مجموعة اهداف من ضمنها مثلا الأهداف المتبادلة والشاملة في تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، لذا فهي تقدر دور القيادة الأردنية الخاصّ بتقدّم عملية السلام والاعتدال في المنطقة. ويتم تشجيع الأردن على مواجهة حالة التطرف العنيفة التي تهدد أمن الأردن والمنطقة، والعالم. كذلك تقدر الولايات المتحدة الاهتمام الشديد بمساهمة الأردن الفاعلة في التصدي إلى الإرهاب بما يساعد الولايات الأمريكية بشكل غير مباشر في المحافظة على مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط. ان تلكالعلاقة ساهمت بتعزيز التزام الأردن بالسلام، والاستقرار، والاعتدال، وهذا الالتزام الاردني سهل عمليات تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية إلى الأردن كما أدى التعاون السياسي بين الولايات المتحدة والأردن إلى محافظة الأردن على استقراره وازدهاره.

لقد استفادة كلا البلدين من تطور العلاقة بينهما ومن الشراكة الاقتصادية واسعة النطاق بينهما. وعلى وجه الخصوص توظيف العناصر الرئيسية في هذه العلاقة لإنجاح التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن بموجب الاتفاق الذي تم تنفيذه بشكل كامل في (1 كانون الثاني 2010)، وبالإضافة إلى ما تحققه المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) التي سمحت للمنتجات المصنعة في الأردن بدخول الولايات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية أسوة بتلك المصنعة في إسرائيل ومصر، أو الضفة الغربية وقطاع غزة.

كذلك ادى اتخاذ التدابير التي تسمح في تعزيز العلاقات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الشاملة بين الولايات المتحدة والأردن الى دعم الديمقراطية في الأردن من خلال برامج بناء القدرات لمكاتب الدعم في البرلمان، ومجلس القضاء الأردني، المعهد القضائي، ووزارة العدل.

وكذلك الى رفع المستوى التقني العسكري للقوات الجوية الأردنية التي سعت الولايات المتحدة من خلال مساعداتها العسكرية في المقام الأول إلى رفع مستواه، إذ شملت عمليات شراء الأسلحة لطائرات نوع (F-16) أمريكية الصنع، وصواريخ جو جو، وأنظمة الرادار.

وقامت امريكا بتقديم المساعدة الاقتصادية للأردن لاستجابة للاحتياجات التنموية المتزايدة والاستمرار في مسيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وهي تهدف من ذلك لتقليل حدة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسط قلة الموارد الطبيعية، وتخفيف العجز الكبير في الميزانية. لذا فإن الولايات المتحدة عملت على مساعدة الأردن للتغلب على التحديات الداخلية، ودفع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، والاستجابة لمطالب المواطنين، ومواصلة دورها القيادي في المنطقة، إذ زادت الدعوات لإصلاحات سياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط من الضغوط الداخلية لتسريع الإصلاحات الداخلية للتصدي لهذه التحديات.

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المراجع

الملاحق

الفصل الخامس

الخاتمة

ربما تتميز العلاقات الأردنية - الأمريكية عن غيرها من العلاقات التي تقيمها الدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية بأنها العلاقة التي يمكن أن تحقق فائدة لقضية العرب المركزية (القضية الفلسطينية)، مثلما يمكن أن تحققه الى الأردن، وليس صحيحاً إن العلاقة الأردنية - الأميركية ارتبطت بالمساعدات المادية فقط، فرغم ما حصل عليه الأردن من مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة، تظل العلاقات السياسية والتفاهمات المشتركة حول القضايا الرئيسية في المنطقة أكثر أهمية وتأثيراً في تأمين الاستقرار وتحاشي المواجهات التي يفرضها المناخ السياسي العام في الشرق الأوسط، وفي منع تغير ميزان القوة لصالح قوى التطرف والإرهاب، وما يميز العلاقات الأردنية - الأميركية منذ عقود خلت في شقها السياسي أنها علاقات ليست خاصة فجميع القضايا السياسية التي توضع على طاولة اللقاءات الأردنية - الأميركية هي قضايا ذات أبعاد عربية وتركز بشكل خاص على البعد الفلسطيني.

وعلى هذا الصعيد يسعى الأردن لأداء دور يساهم في التأثير على المواقف العامة للسياسات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية نحو الأفضل، وعلى هذا الصعيد أيضاً تمارس الولايات المتحدة تجاه الأردن ضغوطاً سياسية للاستمرار في علاقاتنا مع إسرائيل التي تشهد حالة من الجمود بسبب السياسات الإسرائيلية المعيقة لتقدم العملية السلمية، ويرغب الأردن أيضاً باستغلال هذه العلاقات من أجل ممارسة الضغوط على الجانب الإسرائيلي كلما اقتضى الأمر ذلك للخروج من مأزق كثيرة بدأت مع انطلاق المفاوضات السلمية قبل زهاء عقدين ولا زالت

قائمة حتى يومنا هذا، وقد واجهت العلاقات الأردنية - الأمريكية أخطر امتحاناتها خلال أزمة وحرب الخليج الثانية عام (1991) بسبب وقوف الأردن معترضا في مواجهة تلك الحرب المدمرة والتي لا زلت تداعياتها الخطيرة حتى الآن تؤثر في مسيرة العمل العربي، ليسجل الأردن بذلك أقوى المواقف العربية على الإطلاق، وقد نجح الأردن في اجتياز تلك المرحلة بإعادة علاقاته بالولايات المتحدة في وقت مثالي لانطلاقة جديدة وأهداف مختلفة على رأسها هدف السلام الذي اعتبرته القيادة الأردنية ولا زالت خياراً استراتيجياً بديلاً لأي حرب محتملة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يتفق مع التوجه الأميركي ويحظى بإجماع عربي كامل.

وتقدم الولايات المتحدة للأردن مساعدات مالية سنوية تغطي نسبة من العجز في موازنة الدولة بالإضافة إلى معونات أخرى تساهم في تنفيذ مشاريع تنموية تشمل الجوانب العلمية والتربوية والصحية وفي مجالات حيوية أخرى، وتمنح الولايات المتحدة الأردن أولوية تجارية مميزة بموجب اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين في العام 2000، فالواقع الذي يجب العمل على تغييره يتمثل بكون الأردن يعتمد على المساعدات الأمريكية كثيراً، وهذه حقيقة ليس من العدل إغفالها سواء كان القصد توجيه الشكر والعرفان للولايات المتحدة الأمريكية على مساعداتها أو القيام بالعمل الجدي للبحث عن مصادر أخرى للدعم المطلوب للاقتصاد الأردني، وتخليصه من تبعات الاعتماد على المساعدات الخارجية، وما بين هذا وذاك ستظل العلاقات الأردنية - الأمريكية مهمة ومطلوبة.

ووفق ما تقدم فقد قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المحاور المتعلقة بالعلاقات

الأردنية - الأمريكية وآفاقها المستقبلية باهتمام وجدية، بعد أن تناولت الأبعاد الآتية:-

أولاً: أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي:-

1. عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق بالعوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية -

الأمريكية للفترة (1999 - 2012)، الخاصة بالنواحي:-

أ.السياسية: وتمثلت بالعوامل الداخلية والعوامل الإقليمية، فقد كان الأمر البالغ الأهمية في العوامل الداخلية المؤثرة على العلاقات الأردنية - الأمريكية يتمثل فيما يميز الوضع الداخلي في الأردن جراء ثبات نظام الحكم فيه، وغياب التقلبات الحادة في البنية السياسية الداخلية، إذ استطاعت القيادة السياسية في البلاد الحفاظ على استمراريتها التاريخية، فضلاً عن قيام الجانب الأميركي بتطوير الشروط التي فرضها خلال عام (2011) لمنح المساعدات المقدمة إلى الأردن، والتي كانت موجهة للموازنة بحيث يتم تحقيق إصلاحات تشريعية وأخرى تتعلق ببيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار وتحقيق مبدأ الشفافية.

ب. الاقتصادية: تمثلت العوامل في الجانب الاقتصادي بسعي الأردن لتطبيق عدد من الإجراءات الجوهرية التي لم تبلغ النقطة الحاسمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما دفع ذلك لتوجه تفكير صانع القرار الأردني نحو وضع الإصلاح الاقتصادي في أول سلم أولوياته، إلا أن مسيرة الإصلاحات التي انطلقت في ظل ظروف اقتصادية حادة في الأردن، تتقدم بوتيرة بطيئة وانتقائية يعوزها التنسيق، الأمر الذي دفع الجانب الأمريكي لتقديم مساعدات اقتصادية مشروطة بستة شروط يجب أن يبديها الأردن مقابل تقديم المساعدات الأمريكية الاعتيادية النقدية لعام (2012) البالغة (360) مليون دولار، إلا أن التركيز جاء على شرطين أساسيين: يتعلق الأول منهما بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات البرلمانية

كجزء من مستلزمات الإصلاح السياسي، فيما يقع الثاني ضمن مستلزمات الإصلاح الاقتصادي، ويتطلب اتخاذ إجراءات لتعزيز استقلالية ديوان المحاسبة خلال عام (2012).

ج. العسكرية، تأثرت العلاقات العسكرية الأردنية - الأمريكية بعدد من العوامل التي ساهمت في تحديد درجة العلاقات بين البلدين ومستواها، وذلك من خلال نوع السياسة الخارجية الأردنية وطبيعتها تجاه القضايا التي تهم المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ لعبت العوامل الجيوسياسية الناجمة عن وضع الأردن الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية والمساعدات الخارجية التي تتلقاها، والتحول الاجتماعي والاقتصادي الجارية، وتداعيات ذلك على تركيبة المجتمع الأردني اجتماعياً وسياسياً دوراً بهذا الشأن، فيما لعبت الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وتجاه الأردن بشكل خاص دوراً في تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين، وق تمثلت هذه الإستراتيجية بمجموعة من الأولويات الضرورية للارتباط الأمريكي في المنطقة، التي لم تكتمل بإحداث التغيير الذي يحقق لها مصالحها، فهي لا ترغب في محاربة التهديدات التي تواجهها فقط، ولكن رغبتها تشمل أيضاً المتغيرات الإقليمية التي تأتي بمثل هذه التهديدات، فيصبح لزاماً عليها أن تتابع الركائز الإضافية في سياستها في دول الشرق الأوسط.

2. تطرقت الدراسة في إجابتها عن السؤال الثاني المتعلق بأبعاد الاهتمام الأردني

بالولايات المتحدة الأمريكية، إلى مجموعة من العوامل التي تخص الجانب الأردني كالموقع الجغرافي والعوامل السكانية والأوضاع الاقتصادية، إذ ساهمت هذه العوامل وبشكل كبير في زيادة أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية التي قامت برفع مستوى عمق العلاقات بين البلدين الصديقين على مختلف الصعد إلى مراتب متقدمة، من خلال دورها الداعم للأردن في مواجهة التحديات الاقتصادية عبر البرامج الحكومية والمساعدات المالية والفنية التي تقدمها

في جميع المجالات التي من ضمنها تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في مجال التبادل التجاري بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وجذب الاستثمارات الأمريكية لتستفيد من مناخ الاستثمار في الأردن وفرصه خاصة بعد أن أثبتت النتائج النجاح الكبير الذي تحقق من اتفاقية التجارة الحرة منذ عام 2000.

3. تطرقت الدراسة في إجابتها عن السؤال الثالث المتعلق بأبعاد الاهتمام الأمريكي

بالأردن إلى أن العلاقات الأردنية - الأمريكية استندت إلى أبعاد إستراتيجية وأمنية وسياسية زادت من الاهتمام الأمريكي بالشأن الأردني والمعبر عنه في الدعم الاقتصادي والعسكري من أجل تحسين قدرات الأردن والمساهمة بتخفيف الأعباء الضاغطة عليه، هذا الدعم الذي ميز الأردن وجعله يصبح حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة من خارج إطار حلف الأطلسي، وذلك تقديراً لجهود الأردن في إحلال السلام، ولدوره الكبير كعامل أمن واستقرار وتوازن في منطقة الشرق الأوسط، إذ ساهم موقعه المتميز في منحه أهمية إستراتيجية تفوق حجمه الجغرافي الذي جعله يفصل بين دول متصارعة لها مصالح حيوية مع الولايات المتحدة هي إسرائيل وسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي خلق للأردن تحديات كبيرة سعى لمواجهتها عبر اتباع اتجاهات سياسية داخلية وخارجية كانت مدار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.

4. تطرقت الدراسة في إجابتها عن السؤال الرابع المتعلق بحجم ونوع المساعدات

الاقتصادية الأمريكية المقدمة للأردن، التي بلغت عام (2010) حوالي (660) مليون دولار، مع مساعدات إضافية بلغت (150) مليون دولار، و(16) مليون دولار منحة قمح، و(250) مليون ضمانات قروض من مؤسسة الاستثمار الخاص لما وراء البحار ضمن برنامج "دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، وتم إضافة مبلغ (50) مليون دولار مقدمة من وكالة الإنماء الأميركية (USAID) إلى المبلغ المقرر سابقاً للبرنامج ذاته والبالغ (50) مليون دولار، أما

المساعدات الأميركية الاعتيادية المقدمة للأردن لعام (2011) فقد بلغت (660) مليون دولار (360) مليون دولار منها اقتصادية و(300) مليون دولار عسكرية، وكانت الاقتصادية مقسمة إلى جزأين: جزء منها لدعم الموازنة وجزء آخر لدعم القطاعات المختلفة من تعليم ومياه وصحة وغيرها. فيما بلغ حجم التحويلات النقدية الأميركية (184) مليون دولار وحتى نهاية عام (2011).

5. ركزت الدراسة في إجابتها عن السؤال الخامس المتعلق بأثر المساعدات العسكرية الأميركية على العلاقات الأردنية - الأمريكية، على أن برنامج المساعدات العسكرية الأميركية قد ساهم بتحقيق ارتباط الأردن مع الولايات المتحدة الأميركية بعلاقات متينة بنيت على أسس وقواعد تجلت فيها الثقة المتبادلة بين البلدين والخبرة التاريخية للقيادة الأردنية في التعامل مع الإدارات الأميركية المتعاقبة التي تدرك جيداً أهمية دور الأردن في نجاح إستراتيجية هذه الإدارات، وفي دوره المحوري في منطقة الشرق الأوسط، لذلك تساهم الولايات المتحدة في الدعم العسكري لتحديث الجيش الأردني، مع إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بين البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع الأخطار الأمنية الكبيرة في المحيط الإقليمي نتيجة استمرار النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعدم قيام دولة فلسطينية مستقلة مما يشكل تهديداً مباشراً للأردن من خلال بقاء التهديدات المتعلقة بتطبيق مشروع التهجير خاصة في ظل نظريات اليمين الإسرائيلي المتطرف المتعلقة بفكرة الوطن البديل.

ثانياً: تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها المتعلقة بوجود عوامل بيئية محلية وإقليمية ودولية أثرت في العلاقات الأردنية - الأميركية، وجعلتها تأخذ طابع التعاون المتبادل بين الطرفين، إذ بينت الدراسة ذلك من خلال ما جاء في فصولها من مباحث ومطالب عالجت به هذه الفرضية.

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:-

1. وجود عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية عديدة أثرت في العلاقات الأردنية -

الأمريكية، جاء من خلال تأثر الأردن بمحيطه الجيوسياسي وبالعلاقات الدولية فضلاً عن العوامل والتأثيرات الناجمة عن وضعه الديموغرافي والاقتصادي، بما في ذلك واقع الثروات الوطنية، والمساعدات الخارجية، والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية الجارية عبر مسيرة الإصلاح، وتداعيات ذلك على تركيبة المجتمع الأردني وبنيته اجتماعياً وسياسياً.

2. إن الموقع الجغرافي والعوامل السكانية والأوضاع الاقتصادية في الأردن، ساهمت

وبشكل واضح في زيادة أبعاد الاهتمام الأردني بالولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بدورها برفع مستوى العلاقات بين البلدين الصديقين على مختلف الصعد إلى مراتب متميزة.

3. إن الاهتمام الأمريكي بالأردن استند إلى أبعاد إستراتيجية وأمنية وسياسية عززت الشأن

الأردني وقد عبرت عنه الولايات المتحدة بالدعم الاقتصادي والعسكري من أجل تحسين قدرات الأردن والمساهمة بتخفيف الأعباء الضاغطة عليه إلى أن يصبح حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة من خارج إطار حلف الأطلسي، تقديراً لجهوده في إحلال السلام، ودوره الكبير كعامل أمن واستقرار وتوازن في منطقة الشرق الأوسط.

4. إن المساعدات الأمريكية المقدمة للأردن في عام (2011) الموجهة للموازنة كانت مشروطة بتحقيق الأردن إصلاحات تشريعية، وأخرى تتعلق بقطاع الأعمال، وتشجيع الاستثمار، وبذا فهي تحقيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وإن حصول الأردن على المساعدات الأمريكية الاعتيادية لعام(2012) كان مرهوناً بتحقيق مجموعة من الشروط؛ تم التباحث عليها مع الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي.

وأخيراً فقد ساهم برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية بتعزيز العلاقة بين البلدين على جميع الصعد ضمن قواعد متينة بنيت على أسس تجلت فيها الثقة المتبادلة بين البلدين مع استحضر الخبرة التاريخية للقيادة الأردنية في التعامل مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة التي أدركت جيداً أهمية دور الأردن في نجاح إستراتيجية هذه الإدارات.

التوصيات

ومن خلال ما جاء بالاستنتاجات فإن الدراسة توصي بالاتي:-

1. المساعدة على تحسين رسم السياسة الخارجية الأردنية على التحرك وأداء دور أكبر على الساحة الدولية، وبفعالية أكثر، والعمل على تغيير الوسائل والأدوات التي تخدم هذه السياسة، من خلال التجاوب مع الهيكلية والأنظمة والأوضاع الدولية الجديدة.
2. زيادة التعاون الدولي والإقليمي بما يتعلق بالتحالفات الاقتصادية المؤثرة في السياسة الدولية، كالتقرب من السوق الأوروبية المشتركة كونه أكبر تجمع اقتصادي وسياسي مؤثر وقوة فاعلة في توجيه السياسة الأوروبية بشكل خاص والعالمية بشكل عام.
3. الاستمرار بسياسة الاعتدال والوسطية وعدم التطرف والتعاون مع الجميع، بما يخدم مصالح الأردن الوطنية والقومية.
4. دراسة النتائج المستخلصة من التطورات المرافقة لما سمي بالربيع العربي، من خلال إعادة النظر بالسياسات الداخلية والخارجية وإعادة تقييمها على فترات، بما يتناسب مع المتغيرات.
5. التمسك بصفات الديناميكية المرنة البعيدة عن الجمود، والقائمة على مرتكزات ثابتة تتلخص في عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، والإيمان بسياسة الحوار لحل المشكلات، والتعاون المستمر مع الأشقاء العرب والأخوة في الدول الإسلامية والأصدقاء، واحترام القوانين والأعراف الدولية، ورفض التدخل الأجنبي والاستيلاء على أراضي الآخرين بالقوة.

قائمة المراجع

1. المراجع العربية

أ. الوثائق

- وثيقة قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم 11 لسنة 2012.
- وثيقة قانون ديوان المحاسبة رقم 28 لسنة 1952 وتعديلاته.
- المقابلة الصحفية للملك عبد الله الثاني مع محطة CNN الفضائية بتاريخ 19 تموز 2012.
- وثيقة اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية لعام 2000.

ب. الكتب العربية

- أبيريسون، توماس (1992). العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط من (1884-1975)، دمشق، ترجمة دار طلاس للدراسات.
- البحيري، صلاح الدين (1991). جغرافية الأردن، عمان، مكتبة الجامع الحسيني.
- بشتاوي، عماد رفعت (2003). العلاقات الأردنية - الأمريكية (1946 - 1967)، أربد، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية.
- بريجنسكي، زبيغنيو (2007). الفرصة السانحة، بيروت، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي.
- البعلبكي، روعي (2010). المورد قاموس عربي - انكليزي، بيروت، دار العلم للملايين.
- بوفر، أندريه (1968). مدخل إلى الإستراتيجية، بيروت، ترجمة أكرم ديربي والهيثم الأيوبي، منشورات دار الطليعة.

- تليان، أسامة عيسى (2000). السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، المفرق، وزارة الثقافة الأردنية.
- توفيق، سعد حقي (2003). علاقات العرب في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان، دار وائل للنشر.
- توفيق، سعد حقي (2004). مبادئ العلاقات العامة، عمان، دار وائب للنشر.
- تيريزا، هاريتز (1989). امبريالية المساعدات، بغداد، دار ابن الرشيد، ترجمة مجدي ناصيف.
- الثبيات، قاسم جميل علي (2010). أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية خلال الفترة (1989 - 1999)، عمان، دار كنوز المعرفة.
- الحسيني، فلاح حسن (2006)، الإدارة الإستراتيجية، عمان، دار وائل للنشر.
- الحمد، جواد (2012). سياسات أمريكا في المنطقة بعد الربيع العربي وموقع الحركة الإسلامية منها، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- حوات، محمد علي (2006). العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- خوشي، أيف (1978). المساعدات الخارجية، التخلف، الاستعمار الجديد، بيروت، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الحقيقة.
- أبو دية، سعد (1990). عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- زريق، ايليا (1997). اللاجئين الفلسطينيين والعملية السلمية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- شبلي، سعد شاكر (2013). الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، عمان، دار الحامد للنشر.
- الشوبكي، هادي محمد (2006). العلاقات الأردنية - الأمريكية (1956-1998)، عمان، مركز الرأي للدراسات.
- الطويل، فالح (1996). اللاجئين الفلسطينيون قضية تنتظر حلا، أربد، مطبعة أبن خلدون.
- أبو عامر، علاء (2004). العلاقات الدولية الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والإستراتيجية، عمان، دار الشروق للنشر.
- العمرو، ثروت (2004). المساعدات الأمريكية والتحول الديمقراطي في الأردن (1985-1995)، عمان، دار مجدلاوي للنشر.
- عز الدين، إبراهيم (1999). "العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى (النموذج البريطاني والأمريكي)"، في: مشاقبة، أمين (تحرير)، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، عمان، دار الحامد للنشر.
- عمر، مجدي (1995). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.
- محافظة، علي (2008). سياسة الأردن الخارجية، مداخلة في الندوة التي أقامها مركز الرأي للدراسات عن سياسة الأردن الخارجية في عمان، 14 تشرين الثاني.
- محافظة، علي (1999). "الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية (المحددات الطبيعية والسياسية)"، في: مشاقبة، أمين (تحرير)، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، عمان، دار الحامد للنشر.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية (2001). " العلاقات الإيرانية - الأردنية: عوامل التقارب وآفاق المستقبل، القاهرة.

- مكاي، نهى (1983). الإدارة الجديدة وتوجهاتها في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي، في: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967 - 1973)، تحرير هالة سعودي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- ماند، تيبور (1980). من المساعدة إلى عودة الاستعمار، دمشق، ترجمة فريد زيدان، وزارة الثقافة والإرشاد.

- موسى، سليمان (1996). تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958 - 1995)، عمان، ج 2، مكتبة المخزومي.

- نافع، بشير موسى، (2007). " المشروع الأمريكي في العراق"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

- والترز، روبر (1974). المعونات الأمريكية والسوفيتية، تحليل مقارنة، الكويت، ترجمة نبيل صبحي، دار القلم.

- نهار، غازي صالح (1997) القرار السياسي الخارجي الاردني تجاه حرب الخليج العربي الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

- يوسف، عماد وآخرون (1997). مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، عمان، ط2، دار البشير للنشر.

ج. الدوريات العربية

- البراري، حسن (2006). العلاقات الأردنية - الإسرائيلية: تقييم لعشر سنوات ونظرة على المستقبل، مجلة قضايا المجتمع المدني، مركز الأردن الجديد للدراسات، العدد (37) -38)، آيار - حزيران، ص 20.
- بسيوني، عبير (1997). الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 117، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.
- جوهر، حسن عبد الله وعبد الله يوسف (1998). الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط: دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة، مجلة السياسة الدولية، العدد (133)، يوليو.
- السعدون، حميد، (2004). قراءة جديدة في الجيوبولتكس، أوراق دولية، بغداد: العدد (130)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني.
- سعودي، هالة (1987). المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية (1940-1984)، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (88)، مؤسسة الأهرام للدراسات.
- عبد العاطي، عمر (2012). " اللا قطبية": تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، أكتوبر، مؤسسة الأهرام.
- عيسى، محمد عبد الشفيق (1982). تدفقات رؤوس الأموال الدولية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد 68، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.
- العيسة، سفيان (2007). إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، أوراق كارنيغي، سلسلة الشرق الأوسط و واشنطن، العدد 4، آب، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

- غيلان، بدر (1987). الأبعاد السياسية للمساعدات الخارجية، بغداد، **مجلة النفط والتنمية**، العدد (1)، كانون الثاني، دار الثورة للصحافة.

- محمود، عزمي (1992). الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج مبدأ كارتر في التطبيق، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (4)، كانون الأول، ص 60-64.

- المطيردي، عبد العزيز بن راشد بن زيد (2005). المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني - الروسي، الرياض، **مجلة جامعة الملك سعود**، م 18، عدد الآداب (1)، كلية الآداب جامعة الملك سعود.

- نافعة، حسن (1989). سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي**، عدد 28.

- نوار، إبراهيم (1981). المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم العربي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 66، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.

د. الرسائل الجامعية، والأوراق غير المنشورة

- الأشقر، محمد أحمد (1994). " أثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية الأردنية (1957 - 1991)"، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا.

- التل، نبيل محمد زكي يوسف (2003). **العلاقات السياسية الأردنية - الأمريكية (1990 - 2000)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني.

- الجرابعة، رجائي سلامة (2012). الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط (1979 - 2011)، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- الرشواني، منار محمد (1999). سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن (1989-1997)، المفرق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت.
- سعيد، فؤاد فائق (1988). السياسة الخارجية الأردنية، دراسة في المتغيرات المؤثرة وصناعة القرار، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية.
- شريم، أمينة (1996). المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية (1970 - 1992)، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- الضروس، طارق أحمد (2006). العلاقات الأردنية - الأمريكية (1999-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- علي، محمد جواد (2001). السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في ظل التغيرات الدولية الجديدة وآفاق المستقبل، ورقة غير منشورة نظمت في مؤتمر العلاقات العربية - الأمريكية، عمان، الجامعة الأردنية.
- القرعان، صالح (1993). الموقف الأردني من أزمة الخليج، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- المجالي، محمد مصلح (1997). العلاقات الأردنية - العربية (1990-2000)، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

- النوايسة، عناد أحمد (1994). *الوسطية في السياسة الخارجية الأردنية*، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.

هـ.. الصحف اليومية

- جريدة الدستور الأردنية في 8 آذار 2012، مقال صالح الخوالدة، الأردن يؤكد محورية القضية الفلسطينية.

- جريدة الدستور الأردنية بتاريخ 19/6/2012، حديث حمدي الطباع.

- جريدة الرأي الأردنية في 3 / 5 / 2012، مقال أحمد عبد الرحيم الحوراني، العلاقات الأردنية - الأمريكية في عهد الملك عبد الله الثاني (1999-2012).

- جريدة السبيل الأردنية في 23 نيسان 2010. *الإستراتيجية العسكرية الأمريكية*.

- جريدة السبيل الأردنية في 14 / 8 / 2012، *اللاجئون السوريون في الأردن أرقام وأحداث*.

- جريدة السجل الأردنية في 1/2/2010، *الإصلاح الاقتصادي في الأردن: الدولة السوق والعكس*، عمان، شركة المدى للصفحة والنشر.

- جريدة العراب نيوز الأردنية في 12 / 7 / 2010، *تهديدات أمريكية للأردن بوقف لمساعدات إذا استمر تنفيذ البرنامج النووي*.

- جريدة العرب اليوم الأردنية في 8/8/2012، مقال ناهض حتر، *أتحدث إلى العقلاء*.

- جريدة الغد الأردنية في 10 / 7 / 2008، *اقتصاد المملكة ينمو 10% خلال الفترة (2002 - 2007) وتوقعات بمواصلة الارتفاع خلال العام الحالي*.

- جريدة الرياض السعودية في 24 آذار 2010 مقال سعود عابد، *الفرق بين الإستراتيجية والجيوسراتيجية*، الرياض، العدد (15249).

-وكالة أنباء موسكو في 6 تشرين الأول 2012، مقال عامر راشد، الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في كشف حساب الولاية الأولى لأوباما.

2. المراجع الأجنبية

- Alfred B. Prados (1997). Jordan: U.S Relation and Bilateral Issues Foreign Affairs and National Defense Division , January 2.
- Atwood, Brain (1995). " **American Must Lead** " , Freedom Review, May, June.
- Blum, William, United State Intervention (Part III), **The Guardian**, Australia, No.1010, July26th, 2000.
- Chomsky, Noam, (1993)."World Order and its Rules: variations on Some Themes", **Journal of Law and Society**, (Cardiff University U.K.).
- Clinton, Hillary Rodham(2010). Leading Through Civilian Power , **Foreign Affairs** ,Nov/Dec ,Vol. 89 ,Issue.6
- Gates, Robert M.(2010). Helping Others Defend Themselves , **Foreign Affairs** ,May/June ,Vol. 89 ,Nor.3
- Howard, Harry (1947). " The United States And The Problem of Turkish Straits " , **The Middle East Journal**, Vol , 1.
- Kaplan, Jacob (1968). **The challenge of Aid** , Frederick A. praeger, New York.
- Kaplan, Morton (1972). System and Process International P0latics , John Wily &Sons, New York.
- Sernmal, Andrew.K (1983). **Evolving Patterns of U.S Security Assistance 1950-1980**. St Martins Press, New York.
- U.S Agency For International Development, office of Middle East Affairs, Washington , Financial. Year 1994.

- **U.S. Relations With Jordan** (2012). Bureau Of Near Eastern Affairs.
- Wilson, Redony (1991). **Politics and Economic in Jordan** , London. Macmillan.

3. المواقع الإلكترونية

- برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2011: الموقع الإلكتروني:

[.http://jordan.usaid.gov/ar/About/Pages/default.aspx](http://jordan.usaid.gov/ar/About/Pages/default.aspx)

- جريدة المنار في 2012/10/31، 26 مليون دولار مساعدات عسكرية أمريكية للأردن،

الموقع الإلكتروني: [.http://www.manar.com/page-2018-ar.html](http://www.manar.com/page-2018-ar.html)

- أبا الحكم (2012). برنامج المساعدات الخارجية الأمريكي.. معد لعمل الاستخبارات..

كيف؟، شبكة البصرة في 10 نيسان، الموقع الإلكتروني:

[.http://www.albasrah.net/pages/mod.php?](http://www.albasrah.net/pages/mod.php?)

- خيطان، فهد (2012). الموقف الأردني من إيران.. ثوابت لا تتغير الموقع الإلكتروني:

[.http://jornews.com/index.php?option=com_](http://jornews.com/index.php?option=com_)

- سعيد، أحمد محمود (2012)، الموقع الإلكتروني:

[.http://amman1.net/jonews/good-article/22366.html](http://amman1.net/jonews/good-article/22366.html)

- السبايلة، عامر (2012). هل تخرج طائرة الميغ الأردن من المنطقة الرمادية،

الموقع الإلكتروني: [.http://amersabaileh.blogspot.com](http://amersabaileh.blogspot.com)

- سليمان، عبدالحكيم (2012). الاطار الماهيمي و النظري لعلم الجيوبولتيك،

الموقع الإلكتروني:

<http://pulpoice.com/articles/2012/12/18/280146.html.alwatanvl>

-شبكة صوت الأردنيين في 31 تشرين الأول 2012. دعم أمريكي للأردن بقيمة 26 مليون دولار، الموقع الإلكتروني:

<http://jordanianvoice.com/web/2012-05-16-11-52-23/html>

-شفيح، سنان (2010). وثيقة للكونجرس الأمريكي: قوة البرلمان الأردني "محدودة" وأبناء العشائر يسيطرون على 36 حزبا "ضعيفاً"، الموقع الإلكتروني:

<http://ainnews.info/1182.html>

-عبيدات، هبة الحياة (2012). 13.10 مليار دولار تاريخ من المساعدات الأمريكية

للأردن، الموقع الإلكتروني: <http://ar.ammannet.net/news/165611>

- العلاقات مع الولايات المتحدة (د. ت). الموقع الإلكتروني:

<http://countrystudies.us/jordan/66.htm>

-قربة، جهاد محمد (د. ت). أهمية الجغرافية العسكرية كخلفية علمية للجيوستراتيجية،

الموقع الإلكتروني لجامعة أم القرى: <http://uqu.edu.sa/page/ar/49434>

-قصابوي، المصطفى، التحولات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والفكرية في العالم في

القرن 19 م، الموقع الإلكتروني: <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?>

-كيلة، سلامة (2012). الحل الدولي للمسألة السورية، الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/54e9b0d1-0f61-4c16-b2b8-4b49c410bfc9>

-مصطلحات إستراتيجية (2012). الشراكة بين الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك

المركز العربي للدراسات المستقبلية، الموقع الإلكتروني:

<http://www.mostakbaliat.com/?p=16711>

- ما هو مصير العلاقات الأردنية الأمريكية إذا عادت حماس لعمان ؟ (2012). الموقع

الإلكتروني: <http://www.sahafi.jo/files/69c65d7b2551>

- المرهون، عبد الجليل (2012) منتدى المعرفة، موقع الجزيرة الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/3c6d8729-5352-45ce-8270-84e838b3006e>

- الموسوعة الحرة ويكيبيديا (2012). علاقات الأردن الخارجية، 30 نيسان، الموقع

الإلكتروني: <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D9%8>

- منتدى أخبار الساعة (2010). مقال عبد الله مشختي، هل نجحت الإستراتيجية

الأمريكية في الشرق الأوسط، الموقع الإلكتروني:

<http://hournews.net/news-1010.htm> .

- منتدى البوابة (2012). منحة أمريكية للأردن بقيمة 17 مليون دولار، الموقع

الإلكتروني: <http://www.albawaba.com/ar/%D8%A3>

- منتدى الحقيقة الدولية (2012) المساعدات الأمريكية للأردن للعام 2012 ستكون

مشروطة، الموقع الإلكتروني: <http://www.factjo.com/pages/newsdetails.aspx?>

- منتدى الحوار المتمدن (2008). عاطف الكيلاني، الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?>

- منتدى زاد الأردن (د. ت). المفاعل النووي الأردني.. حق قانوني وخطرة

إسرائيلية، الموقع الإلكتروني: <http://jordanzad.com/print.php?>

- منتدى أخبار بلدنا (2011). جلالة الملك يناقش التعاون التسليحي في موسكو، الموقع

الإلكتروني:

<http://www.baladnanews.com/more.php?newsid=24024&catid=1>

- منتدى عين نيوز (2011). مقال ناصر قمش، الأردن بمد يده لموسكو لتطوير قواته المسلحة ويدخل عصر الصناعات

العسكرية، في 22 كانون الثاني، الموقع الإلكتروني: <http://ainnews.net/?p=56504>

- منتدى وطن (2011). إسرائيل تستغرب عدم حصول انهيار سياسي في الأردن،

الموقع الإلكتروني: <http://www.watnnews.net/NewsDetails.aspx?>

- منتدى الحقيقة الدولية (2012) في 8 نيسان، الموقع الإلكتروني:

<http://www.factjo.com/pages/print.aspx?id=6997>

- الندوة الفكرية التي أقامها مركز الرأي للدراسات في 14 تشرين الثاني 2008 عن

السياسة الخارجية الأردنية، مداخلة د. صبري ربيحات، الموقع

الإلكتروني: <http://www.alraicenter.com/>

- وكالة جرسا الإخبارية (2012). 6 شروط أمريكية لتقديم المساعدات النقدية للأردن،

الموقع الإلكتروني: <http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=83703>

- وكالة سرايا الإخبارية (2012). 100 مليون دولار منحة أمريكية للأردن لمواجهة

التحديات الاقتصادية، الموقع الإلكتروني: <http://www.sarayanews.com/object->

- وكالة الوقائع الإخبارية (2012). تأكيدات أمريكية وبريطانية وكندية عن وجود

تعاون عسكري مع الأردن لمواجهة احتمال استخدام النظام السوري للأسلحة الكيماوية،

الموقع الإلكتروني: <http://www.alwakaai.com/more-14015-17->